رئاسة الوزراء
الأمانة العامة

تقرير الأداء
مائة يوم من عمل الحكومة التاسعة عشرة

تموز، 2024م

قائمة المحتويات

1.0 الملخص التنفيذي 1

1.1 مقدمة 1

1.2 ملخص أبرز التدخلات 3

1.3 تداعيات الحرب وعدوان الاحتلال 6

2.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (1): الإغاثة وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي ومنظومة الرعاية الاجتماعية... 9

2.1 الإغاثة الفورية لقطاع غزة 9

2.2 حصر الأضرار في قطاع غزة 11

2.3 إعادة إعمار المناطق التي تتعرض للاجتياح واعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية 12

2.4 الخدمات الأساسية 13

2.5 تحفيز الاقتصاد 18

2.6 الرعاية الاجتماعية 20

2.7 تعزيز الحضور دولياً 22

2.8 التواصل المجتمعي والزيارات الميدانية 24

3.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (2): الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي 25

3.1 إصلاح المالية العامة 25

3.2 تحسين إيرادات الخزينة العامة 26

3.3 أولويات الصرف والمدفوعات وتسديد الدين العام 27

4.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (3): المأسسة، الحوكمة، الإصلاح 28

4.1 الإصلاح المؤسسي 28

4.2 تحديث التشريعات وتوحيد مؤسسات الوطن 29

4.3 رفع مستوى الخدمات والتحوّل الرقمي 29

4.4 الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد وتكافؤ الفرص 31

5.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (4): تعزيز الأمن والأمان وسيادة القانون 32

5.1 تعزيز الأمن والأمان للمواطن 32

5.2 تعزيز نزاهة قطاع العدالة والجهاز القضائي 32

6.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (5): تعزيز الصمود في القدس والأغوار والمناطق المهمشة 33

6.1 تعزيز الصمود في القدس 33

6.2 تعزيز الصمود في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج) 33

7.0 التحديات 35

1.0 الملخص التنفيذي

1.1 مقدمة

منح سيادة الرئيس محمود عباس الثقة للحكومة التاسعة عشرة برئاسة د. محمد مصطفى، وأكد سيادته على إعطاء الحكومة كامل الصلاحيات للقيام بمهامها وفق القانون في إطار من الحوكمة والشفافية والمساءلة، وضمان كرامة المواطنين وتعزيز صمودهم. استجابة لكتاب التكليف باشرت الحكومة بتنفيذ مهامها، وفق القوانين والإجراءات المتبعة، ووفق الأولويات القابلة للتطبيق فوراً، وضمن خطط متوسطة وبعيدة المدى. وفي مقدمة هذه المهام، رفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني خاصةً في قطاع غزة، وتقديم كل أشكال الدعم والإغاثة، والتحضير لعمليات الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار، وتكثيف وتوظيف جهودها في السير قُدماً نحو تحقيق الإصلاح والبناء المؤسسي في مختلف القطاعات.

وحددت الحكومة أولوياتها والتي تمثلت في: قيادة وتعظيم وتنسيق جهود الإغاثة في قطاع غزة، ووضع الخطط وآليات التنفيذ لعملية إعادة توحيد المؤسسات ما بين محافظات الوطن. بالإضافة إلى مواصلة عملية الإصلاح في جميع المجالات المؤسساتية، والأمنية، والاقتصادية، والإدارية والمالية العامة، والنهوض بعملية بناء مؤسسات الدولة، وتقديم كل الدعم الممكن لمنظومة القضاء وتمكينها. إلى جانب النهوض بالاقتصاد الوطني والاستثمار، وتعزيز أواصر العلاقات والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، وتعزيز صمود المواطنين بما في ذلك مواصلة الدفاع عن مدينة القدس ومقدساتها، والعمل على تعزيز ثقافة الحوار والمكاشفة والشمولية والمشاركة في اتخاذ القرارات ما بين مكونات المجتمع، وضمان الحريات العامة، وحرية الصحافة والإعلام في إطار الأنظمة والقوانين المعمول بها.

وتُؤكد الحكومة التاسعة عشرة التزامها الكامل بالمرجعية السياسية التي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبما ورد في نصوص القانون الأساسي، وتَعتبرها التزاماً وطنياً ومسؤولية تَحَمَّلتها بكل جدية في ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها القضية الفلسطينية.

ومع دخول الحرب الإسرائيلية على أبناء شعبنا في غزة شهرها العاشر، ما زالت آلة العدوان والحرب الهمجية تعمل على تدمير كافة مقومات الحياة في قطاع غزة، وقد خلفت عشرات آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين، ودمار ما يقارب 80% من البيوت والبنى التحتية، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمساجد، والكنائس، والطرق، إلى جانب نزوح غالبية السكان عن منازلهم. ويضاف إلى هذا العدوان، جرائم القتل، والتدمير، والاجتياحات المتتالية، وإرهاب المستوطنين، والاعتقالات المستمرة في الضفة الغربية، والاستهداف المتواصل لأهلنا الصامدين في القدس العاصمة.

بالإضافة إلى القتل والتدمير الذي تمارسه دولة الاحتلال، فإنها تفرض حصارًا ماليًّا واقتصاديًّا خانقًا من خلال قرصنة أموال المقاصة والتي تشكل حوالي 65% من إيرادات المالية العامة، لذلك فإن أي خطط للإصلاح والبناء المؤسسي لا بد وأن تتأثر بشدة في ظل فقدان أي حكومة لأكثر من ثلثي إيراداتها، يضاف إلى ذلك تراجع الإيرادات المحلية وفقدان حوالي نصف مليون عامل لوظائفهم في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأشهر التسعة الماضية.

ورغم هذه الظروف الصعبة، تتواصل الجهود السياسية والدبلوماسية للقيادة والحكومة الفلسطينية على المستوى الدولي لوقف الحرب والعدوان على الشعب الفلسطيني، وتتوالى اعترافات الدول بدولة فلسطين المستقلة، ووصل عدد الدول المعترفة بفلسطين إلى 149 دولة من أصل 193 دولة، علماً بأن الجهود الدبلوماسية ما تزال مستمرة للمضي قُدماً من أجل وقف الحرب والحصول على اعتراف باقي الدول بفلسطين.

وستواصل الحكومة، وبتوجيهات سيادة الرئيس محمود عباس، العمل مع كافة الأطراف والمؤسسات الدولية الفاعلة لوقف العدوان وحرب الابادة، ومجابهة كافة المحاولات الهادفة للالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني، وتوفير الإغاثة الطارئة لكافة أبناء شعبنا المنكوب، وإعادة الإعمار الشامل لقطاع غزة، وصولاً إلى الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويُلقي هذا التقرير الضوْء على أبرز التدخلات خلال مائة يوم من تسلم الحكومة مهامها، منذ الأول من نيسان من العام 2024 ولغاية العاشر من تموز.

1.2 ملخص أبرز التدخلات

مُنحت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشر الثقة في ظروف صعبة، نتيجة لتزايد غطرسة الاحتلال الإسرائيلي وحرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، والتحديات الكبيرة التي تعيشها القضية الفلسطينية. واستمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لمدة تزيد عن تسعة أشهر، وتفاقم الضائقة المالية التي من أهم أسبابها قرصنة أموال المقاصة.

وعلى الرغم من هذه التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية غير المسبوقة، التي واجهتها الحكومة خلال المئة يوم الماضية ولا تزال، في ظل استمرار الاحتلال في حربه وعدوانه وحصاره وتغوله ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته، والتوقف عن تحويل كامل أموال المقاصة في أول شهرين من تشكيل الحكومة، وشح الدعم الدولي، فإن الحكومة حرصت على إبقاء العمل الحكومي والمؤسسي في ذروته. وفي هذا الصدد تابعث الحكومة أداء مهامها والعمل على تنفيذ ما جاء في كتاب التكليف والبرنامج الحكومي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المرتبطة بأولوياتها، خاصة فيما يتعلق بإغاثة قطاع غزة والإصلاح المؤسسي وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وبذل كافة الجهود لمعالجة الأزمة المالية. وواصلت كافة الدوائر الحكومية عملها وتقديم الخدمات لأبناء شعبنا في ضوء الإمكانيات المتاحة.

بدأت الحكومة العمل بخطة طوارئ للتدخلات العاجلة في قطاع غزة والضفة الغربية، فقد عملت على تقديم المساعدات المالية والعينية في قطاع غزة، والتنسيق مع المؤسسات الدولية لتوزيع المساعدات على النازحين وتوفير الاحتياجات الطبية الطارئة، وعلى إنشاء مدارس إلكترونية لمساعدة طلبة قطاع غزة في الحصول على حقهم في التعليم، وتفعيل أول مدرسة مؤقتة، وترتيب عقد امتحانات الثانوية العامة للطلبة النازحين في جمهورية مصر العربية، كما وتستمر الحكومة في دفع رواتب الموظفين في المحافظات الجنوبية بالنسبة نفسها التي تُدفع لموظفي المحافظات الشمالية، رغم استمرار الإحتلال الإسرائيلي باقتطاع مخصصات ورواتب المحافظات الجنوبية من أموال المقاصة.

وفي المحافظات الشمالية واصلت الحكومة العمل على إعادة تأهيل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي في المناطق المتضررة نتيجة الإجتياحات المتكررة لقوات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءات المستوطنين. ولتعزيز صمود المواطنين في القدس العاصمة، قدَّمت الحكومة مساعدات للأسر المقدسية المتضررة من سياسات الاحتلال.

واتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمحاسبة لتحقيق أهدافها في مجالات الإصلاح المؤسسي، وتقديم الخدمات، وتعزيز الحوكمة، والتعاون مع المجتمع المدني، بما يُعزز التزامها ويُمكنها من تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده في مواجهة الاحتلال.

وفي إطار تعزيز جودة خدمات القطاع العام قامت الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة وحصر جميع موظفي العقود في الدولة لتحديد الاحتياج الفعلي لهم في كل مؤسسة حكومية. وأجرت مراجعة شاملة للإجراءات المالية والإدارية في بعض المؤسسات الحكومية، وعملت على تطوير حوكمتها. كذلك، كلفت الحكومة الجهات المختصة بمراجعة أدوار بعض الصناديق التشغيلية وصناديق ومؤسسات الإقراض والتعويضات، للمساهمة في توطين فرص التشغيل، وتحقيق الاستدامة في هذه الصناديق.

وتعمل الحكومة على تحسين حوكمة التحويلات الطبية، والعمل على إعداد نظام جديد للتحويلات. وكلفت وزارة الصحة ووزارة المالية بإعداد هذا النظام.

وفي إطار تطوير أداء قطاع العدالة، ركزت الحكومة على دعم جهود مجلس القضاء الأعلى وتعزيز الجهاز القضائي ،حيث تم تعيين (13) قاضياً وإقرار نظام مناوبات للقضاة؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من التدخلات في الدعاوى. وعملت وزارة العدل على إطلاق وتفعيل تجريبي لمنصة المشاورات الإلكترونية والتي تتيح للمواطنين الحق في المشاركة بالرأي القانوني وتقديم ملاحظاتهم حول مشاريع القوانين. واتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لتعزيز الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد، بما في ذلك تفعيل وحدات الشكاوى والاقتراحات في الدوائر الحكومية، ونشر الموازنة العامة وقرارات مجلس الوزراء. ولتعزيز ثقافة الشراكة والمشاركة في اتخاذ القرارات، عقدت الحكومة لقاءات مع الشركاء التنمويين وممثلي المجتمع المدني لدراسة سبل تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة. كما أطلعت مؤسسات المجتمع المدني على الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها منذ توليها مهام عملها.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ومحدودية الموارد وقرصنة أموال المقاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فقد أقرت الحكومة حزمة من الإصلاحات والإجراءات المالية والإدارية لترشيد الإنفاق الحكومي، وقد شملت هذه الإجراءات وقف استخدام المركبات الحكومية لمن هم دون الوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية، وضبط حركة المركبات الحكومية وتركيب الحلقة الإلكترونية. كما قررت الحكومة وقف شراء المباني لأغراض حكومية خلال عام 2024 و2025، والحد من استئجار المباني الحكومية الجديدة، وترشيد الإنفاق على المطبوعات والإعلانات والقرطاسية، ووقف شراء المركبات الجديدة، والاستخدام وإعادة التوزيع الأمثل للمركبات المتوفرة في الدوائر الحكومية. إضافة إلى ذلك، أوقفت الحكومة التعيينات الجديدة لعام 2024 باستثناء التعيينات في وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات الجديدة، وأكدت على قرار وقف تمديد الخدمة لموظفي القطاع المدني والعسكري بعد بلوغهم سن التقاعد، وأوقفت التعاقد مع الموظفين الحكوميين المتقاعدين إلا في حالات الضرورة وبعد مرور سنتين على الأقل من تقاعدهم، وغيرها من الإجراءات الإصلاحية التي من شأنها حوكمة الإجراءات وترشيد استهلاك الموارد وتحقيق الإستقرار المالي.

وسعياً منها لمواجهة البطالة في صفوف العمال الذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر، أطلقت الحكومة بالشراكة مع سلطة النقد برنامج "بادر" بمحفظة تصل قيمتها إلى (70) مليون شيقل، ويمنح البرنامج قرضاً للعامل سقفه (60) ألف شيقل دون فوائد أو عمولات، مع فترة سداد ميسرة مدتها تصل إلى (4) سنوات وفترة سماح تمتد لستة أشهر.

أيضاً، عملت الحكومة على استدامة تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ البرامج والمشاريع في القطاعات المختلفة؛ ومن أبرزها استكمال تأهيل شبكات الطرق ومداخل المدن، والاستمرار بشق الطرق الزراعية. وصادقت على توزيع مستحقات الهيئات المحلية من رسوم النقل على الطرق. كما عملت على توزيع مشاريع بنية تحتية بمبلغ إجمالي (175) مليون شيقل، واستكمال إنشاء وصيانة مدارس بدعم من دولة النرويج، وافتتاح خمسة فروع لوزارة العدل في مختلف المحافظات. إلى جانب ذلك، أطلقت الحكومة مشروعًا إسعافيًّا لدعم المصاريف التشغيلية للبلديات في الضفة الغربية بقيمة أولية مقدارها (33) مليون

دولار بتمويل من البنك الدولي والحكومة الفرنسية. واستكملت تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي في مخيمات طولكرم وجنين بتكلفة مليونيّ شيقل. كما أطلقت برنامج تمويل إضافي لمشروع تعزيز النظام الصحي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بتمويل متعدد الأطراف بمبلغ (45) مليون دولار من البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى.

وفي إطار سعي الحكومة إلى تعزيز وتدعيم العلاقات مع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات مع عدة دول منها جمهورية غيانا التعاونية، وهولندا، وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية. كما وقدمت للعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وشهدت انضمام العديد من الدول للاعتراف بدولة فلسطين.

كما وأفردت الحكومة مساحة واسعة لتحقيق الاستقرار المالي من أجل تمكينها من القيام بمهامها وذلك على مسارين أساسيين: المسار الأول والذي يقوم على اتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات والإصلاحات على المدى القصير، من أجل تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات الحكومية وتوفير دعم طارئ للموازنة الحكومية من الجهات المانحة، بينما يرتكز المسار الثاني على السعي لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، والذي يقوم بشكل أساسي على إعادة تنويع بنية الاقتصاد الوطني، وإعادة تحديد العلاقة الاقتصادية مع دولة الاحتلال والذي يشكل جوهر الاستقرار المالي والاقتصادي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التحكم بالموارد المالية للدولة، والمساهمة الفاعلة من الدول العربية والصديقة والمؤسسات الدولية في تقديم الدعم اللازم لخزينة الدولة وبرامجها التنموية.

وتجسيداً لرؤيتها بمواصلة بناء وتطوير مؤسسات دولة فلسطين المستقلة، تعمل الحكومة على تطوير الخدمات للمواطنين وتعزيز صمودهم وإطلاق عدة مبادرات لتمكين التعافي والانتعاش الاقتصادي وتهيئة بيئة داعمة للتنمية. وتركزت هذه المبادرات في عدة مجالات، أبرزها:

- مبادرة أمن الطاقة والتي تهدف إلى تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة.
- مبادرة توطين الخدمات الصحية بهدف تحسين جودتها وتقليل تكلفتها.
- مبادرة التحول الرقمي بهدف تطوير الخدمات الحكومية ودعم الاقتصاد الرقمي.
- مبادرة تطوير منظومة الحماية الاجتماعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير شبكة أمان اجتماعي.
- مبادرة التمكين والتنوع الاقتصادي لتعزيز الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

1.3 تداعيات الحرب وعدوان الاحتلال

انعكست آثار العدوان الإسرائيلي الهمجي وغير المسبوق على قطاع غزة، المستمر منذ 7 أكتوبر من العام 2023، على كافة مناحي الحياة، وفاقم من الأزمة الإنسانية وترك آثاراً وخيمة على السكان والبنية التحتية، وقد أسفر هذا العدوان على القطاع، عن استشهاد أكثر من (38) ألف مواطن، حوالي 70% منهم من النساء والأطفال، وأكثر من (10,000) شخص مفقود تحت الأنقاض، ووصل عدد الجرحى إلى أكثر من (88) ألف جريح. في حين بلغ عدد الشهداء منذ 7 أكتوبر 2023 في الضفة الغربية (575) شهيداً، وما يزيد عن (5,300) جريح، وبلغت حالات الاعتقال حوالي (9,655) حالة. **إن الخسائر البشرية مرشحة إلى الزيادة بشكل مضطّرد في ظل العدوان المستمر، والاستهداف الهمجي والمباشر للمدنيين.**

إضافة إلى ذلك ما زال جيش الاحتلال يمارس **تدميراً ممنهجاً للمباني والتجمعات السكنية، والبُنَى التحتية، والمرافق العامة، والمقار الحكومية، والمراكز الصحية، والمؤسسات العامة في قطاع غزة**، بما يشمل المدارس الحكومية ومدارس الأونروا التي يتم استخدامها كملاجئ للنازحين، حيث أدى القصف المتواصل والعشوائي بالآلة الحربية الإسرائيلية على القطاع إلى تدمير ما يزيد عن 70% من المنازل والبنى التحتية.

أما في المحافظات الشمالية ، فقد إزدادت وتيرة إعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين التي طالت كافة المناطق، خاصة في محافظات جنين، طولكرم، نابلس، وطوباس. ويتبع جيش الاحتلال خلال اجتياحاته المتكررة للمدن والقرى والمخيمات سياسة تجريف البنى التحتية وتدمير المرافق الخاصة والعامة، وعزل وتحويل المدن والقرى والمخيمات إلى معتقل كبير، وفرض حصارًا شديدًا على كافة المحافظات ومنع التنقل بينها، والسيطرة على الأراضي، وعرقلة وصول المساعدات الصحية والإنسانية، إضافة إلى تصاعد إعتداءات المستوطنين على المناطق الفلسطينية.

كذلك أدى القصف العشوائي الذي يمارسه جيش الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على المدنيين في قطاع غزة بهدف الإبادة الجماعية، **إلى نزوح مليوني شخص (ما يعادل 90% من سكان القطاع) من أماكن سكناهم الأصلية**، إلى أماكن جديدة في بيئة شديدة الكثافة السكانية لما له من آثار صحية سلبية. لقد تأثّرت قدرة العائلات بسبب النزوح الجماعي الكبير على توفير وسائل الحياة الإنسانية، حيث أصبح النازحون يعانون من **زيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.**

لقد أحدثت الحرب آثاراً اجتماعية واسعة النطاق على سكان قطاع غزة، حيث أدت إلى تفكيك وتدمير الهياكل والمؤسسات الاجتماعية والخدمية، كالمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية؛ مما أثر على البنية الاجتماعية، وترك آثاراً نفسية عميقة على السكان. كذلك، أدّت الحرب إلى زيادة في معدلات القلق والصدمات النفسية، وتأثير على العلاقات الاجتماعية بسبب تشريد السكان وإجبار الكثير منهم على النزوح وتحولهم إلى لاجئين. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدّت إلى تحولات في هوياتهم وظروفهم الاجتماعية، فضلاً عن فقدانهم لحقهم في التعليم وفرص التعلم. ويعيش جميع المقيمين في قطاع غزة (2.2) مليون مواطن في فقرٍ مدقع، ويواجهون نقصاً حاداً في الأمن الغذائي، كما أن مستويات الفقر آخذة في الارتفاع أيضًا في الضفة الغربية.

وتعَّمد الاحتلال منذ بداية العدوان إلى استهداف قطاع التعليم ومؤسساته، من أجل القضاء على مظاهر التعليم في فلسطين، حيث أن المدارس المتبقّية حالياً في القطاع تُستخدم كمراكز إيواء للنازحين الذين هُجّروا من بيوتهم ومناطقهم، ومن الصعوبة أن تقوم هذه المدارس بدورها التعليمي، ومن الصعب إعادة التعليم إلى وتيرته السابقة؛ لأنه يحتاج إلى إمكانيات كبيرة جداً لإعادة بناء المدارس وإخلاء المدارس الحالية التي تؤوي النازحين، وبناء أماكن أخرى لهم. لقد **تعطّل التعليم لما يقارب (620) ألف طالب وطالبة بشكل تام،** وتعطّل الالتحاق برياض الأطفال لقرابة (90) ألف طفل، وحُرم قرابة (35,000) طالب توجيهي من قطاع غزة تقديم امتحان الثانوية العامة.

ويواجه قطاع الحكم المحلي العديد من التحديات، جراء استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتواصل استهداف قوات الاحتلال للبنى التحتية ومرافق البلديات ومنشآتها ومقوماتها بشكل عام؛ الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً، ويحد من قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في كافة مناطق تواجدهم. حيث تعطلت معظم أنظمة المياه والصرف الصحي، وتحوُّل العمل بشكل إغاثي لتوفير الحد الأدنى من المياه للبقاء على قيد الحياة.

وتعمَّدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف البنية التحتية لقطاع الكهرباء، حيث أدى ذلك إلى **تدمير معظم مكونات شبكات التوزيع والنقل** في قطاع غزة. ومع بداية العدوان أصدرت حكومة الاحتلال قراراً بفصل جميع الخطوط الرئيسية المغذية لقطاع غزة من شركة الكهرباء الإسرائيلية وعددها (10) خطوط رئيسية بقدرة (120) ميجاوات، ومنعت وصول ونقل الوقود بالكامل إلى القطاع مما أدى إلى توقف كامل لمحطة التوليد في غزة. أي أن **العجز في القدرة الكهربائية وصل إلى 100% مما أدى إلى قطع التيار الكهربائي عن المواطنين، والمنشآت الحيوية** مثل آبار المياه، محطات معالجة المياه العادمة، محطات تحلية المياه، محطات ضخ المياه، المستشفيات، عيادات الرعاية الأولية، إلخ).

إضافة إلى ذلك، استهدفت قوات الاحتلال مشاريع أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية العاملة في قطاع غزة والممولة من المانحين، وخصوصاً المشاريع المنفذة في المستشفيات والعيادات الصحية والمدارس والجامعات ومحطات التحلية والمعالجة. واستهدفت أيضاً مشاريع أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية المنفذة على أسطح المنازل السكنية والمباني التجارية، التي تم تنفيذها من خلال سلطة الطاقة والدول المانحة، ومشاريع الصندوق الدوار أو بتمويل ذاتي.

وتعمَّد الاحتلال الإسرائيلي خلال اقتحاماته لمدن ومخيمات الضفة الغربية استهداف شركات توزيع الكهرباء والبنية التحتية للكهرباء (المحولات وشبكات الكهرباء)، مما فاقم من المتطلبات المادية والفنية اللازمة لإعادة البناء والتأهيل التي يحتاجها قطاع الطاقة لاستمرار عمليات التّزوُّد الآمن لهذه الخدمة الأساسية لمختلف القطاعات المنزلية والصناعية والخدماتية والزراعية.

وأدّت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة وتداعياتها في الضفة الغربية، إلى **تعرُّض الاقتصاد الفلسطيني لواحدة من أكبر الصدمات في تاريخه،** حيث تسبب عدوان الاحتلال على قطاع غزة بدمار لمعظم عوامل الإنتاج، وتعطيل الحياة الاقتصادية، وخسائر فادحة للقطاع المصرفي. وفي الضفة الغربية تراجع النشاط الاقتصادي بشكل حاد، نتيجة للإغلاقات بين محافظات الضفة الغربية، والاستمرار في اقتطاع العائدات الضريبية (أموال المقاصة)، وعدم السماح لمعظم العمال الفلسطينيين من العودة إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، والذين كانوا يحققون دخلاً للاقتصاد الفلسطيني بنحو (3) مليارات دولار

سنوياً (أي ما يعادل 15% من الدخل القومي المتاح). وفقدان الآلاف من عمال الضفة الغربية لفرص عملهم، وغياب المتسوقين من فلسطينيي عام 1948 والقدس الشرقية عن أسواق الضفة الغربية والذين ينفقون ما يقارب (1.5) مليار دولار سنوياً، كل ذلك خلف تأثيرات اقتصادية شديدة أفقدت الاقتصاد الفلسطيني مقوماته الرئيسية وضربت عماده.

لقد أثّر الانكماش والتباطؤ الملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني وتقييد قدرات المالية العامة على فعالية برامج الحماية الاجتماعية، مما أدّى إلى زيادة مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات الفقر وفقدان فرص العمل تؤثر على التوازن الاجتماعي وزيادة الضغوط الاقتصادية على الأُسَر. إن تداعيات الحرب والعدوان الإسرائيلي وآثاره المدمرة تشكل تحديات كبيرة تواجه الشعب الفلسطيني، وتتطلب جهوداً محلية ودولية وتدخلاً عاجلاً لوقف الانهيار السريع لجميع مناحي الحياة.

2.1 الإغاثة الفورية لقطاع غزة

تعمل الحكومة الفلسطينية على متابعة تداعيات العدوان الإسرائيلي والتعامل مع الأضرار الإنسانية ضمن الإمكانيات المتاحة، وتنسيق وتقديم مساعدات الإغاثة الطارئة لقطاع غزة، لمواجهة الأزمة الإنسانية الناتجة عن الحرب على القطاع. وفي ظل تعدد الجهات الدولية والإقليمية التي تقدم الدعم الإنساني، فإن الحكومة تعمل على توفير آلية تنسيق موحدة تساهم في تنظيم العمل وتعظيم الجهود، من خلال التركيز على التنسيق المركزي لكافة هذه الجهات والمساعدات لضمان تسهيل انسياب دخولها وعدالة التوزيع وفعاليته، ضمن إجراءات حوكمة سليمة وشفافة بالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة، وفي مقدمتها منظمات الإغاثة الفلسطينية، والعربية والدولية والأممية، وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) والتي يجب تعزيز عملها ودعمها بكافة السبل الممكنة؛ لتمكينها من مواصلة الدور الحسّاس والهامّ الذي تقوم به اتجاه أبناء الشعب الفلسطيني، ورفض كافة محاولات المس بها وبمكانتها.

أبرز التدخلات

عملت الحكومة الفلسطينية على **تنظيم العمل وتعظيم جهود الدعم الإنساني لأهالي قطاع غزة**، من خلال التنسيق اليومي مع المؤسسات الدولية الإغاثية لتسريع وتنظيم توزيع المساعدات على النازحين، والاستجابة الأكثر فعالية لمواجهة الأزمات في قطاع غزة من خلال زيادة عدد الشاحنات المستلمة عبر معبر رفح قبل إعادة احتلاله وإغلاقه بالكامل. وعملت وزارة التنمية الاجتماعية على زيادة عدد مخازن توزيع المساعدات، وشكلت لجان طوارئ تغطي كافة المناطق في قطاع غزة لتنسيق وتسهيل وصول وتوزيع المساعدات، وعملت على إعادة توزيع المنسقين من الوزارة مع الجهات المانحه في كافة محافظات القطاع، وتوفير متطوعين من الشباب الخريجين (ذكوراً وإناثاً) في قطاع غزة، ليتواجدوا في مراكز توزيع وزارة التنمية من أجل مساعدة طاقم الوزارة على تجميع البيانات الخاصة بالأسر وتحديثها.

وقامت وزارة التنمية الاجتماعية بتوسيع قاعدة بيانات الأسر الفقيرة والمحتاجة، وتقديم مساعدات مالية وعينية لسكان القطاع، منها: مساعدات نقدية بقيمة (750) شيقل لـ (172) ألف أسرة، وتقديم (46) ألف كفالة للأيتام بقيمة (65) مليون شيقل، وتقديم مساعدات غذائية لحوالي (450) ألف مواطن، وتقديم(14,163) طرد غذائي، و(945) طرداً غير غذائي من خلال موظفي وزارة التنمية الاجتماعية في منطقة شمال غزة، بالإضافة إلى توزيع (1,500) كوب مياه صالحة للشرب لمراكز الإيواء والأحياء في منطقة غرب غزة والشمال.

- تقديم مساعدات نقدية بقيمة (750) شيقل لـ (172) ألف أسرة.
- تقديم (46) ألف كفالة للأيتام بقيمة 65 مليون شيقل.
- تقديم مساعدات غذائية لـ (450) ألف مواطن.
- إنشاء أول تجمع للتنمية الاجتماعية لحوالي (80) عائلة.

وتم إنشاء أول تجمع لعائلات النازحين تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية بهدف إعادة اللُّحمة الاجتماعية للنازحين وتوفير احتياجاتهم الأساسية، حيث بدأ العمل بالتجمع الأول في منطقة مواصي خانيونس، وسيتم الانتقال تباعاً لإقامة تجمعات حسب الحاجة والمعطيات على الأرض. إضافة إلى ذلك تم تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لفئات الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ممن تضرروا من الحرب على قطاع غزة من خلال الشركاء والمانحين.

وقدمت وزارة العمل مساعدات نقدية بقيمة (13 مليون) شيكل لـ (3672) عامل من قطاع غزة، وما يزال العمل جاريا على توفير الدفعات المالية لهم. ومساعدة (25) جمعية تعاونية، وتوفير (123) فرصة عمل لعمال من قطاع غزة فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر، ولم يتمكنوا من العودة إلى قطاع غزة. كما تم رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال التي لحقت بالعمال والمنشآت الفلسطينية ومناقشتها في جلسة استثنائية على هامش مؤتمر العمل الدولي في دورته (112) المنعقد في جنيف.

وقدمت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مساعدات مالية لحالات إنسانية بقيمة (898,750) شيقل.

وعملت وزارة الصحة بشكل مستمر على متابعة الوضع الصحي في قطاع غزة، وقامت بتوفير الاحتياجات الطبية الطارئة من أدوية ومستلزمات طبية ومواد مخبرية ولقاحات للقطاع بقيمة (6) ملايين دولار بتمويل من البنك الدولي واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، لتغطية الإحتياجات خلال العام 2024، وتوفير المزيد من العيادات المتنقلة والمشافي الميدانية، وتم بدء العمل على تشغيل مستشفى فلسطين في القاهرة لاستقبال أكبر عدد من جرحى العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، بالاستفادة من أكثر من (45) طبيباً من الأطباء الفلسطينيين النازحين إلى مصر الشقيقة، في حين بلغ عدد المرضى المحولين للعلاج خارج قطاع غزة عبر معبر رفح قبل إعادة احتلاله وإغلاقه بالكامل (6,645) مريضاً. إضافة إلى ذلك تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مستشفى ميداني في قطاع غزة (المواصي) يتضمن (62) سريراً، وتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مستشفى ميداني آخر في منطقة (دير البلح/ بجانب مستشفى الأقصى) بعدد (50) سريراً، وذلك بالتعاون مع جمعية إغاثة أطفال فلسطين.

- توفير الاحتياجات الطبية الطارئة للعام 2024 بقيمة (6) ملايين دولار.
- تشغيل مستشفى فلسطين في القاهرة لاستقبال الجرحى.
- إنشـاء مدارس الكترونية لتدريس طلبة غزة من قبل مدارس الضفة الغربية.
- تدريس (20) ألف من طلبة التعليم العالى فى قطاع غزة

وقامت وزارة التربية والتعليم العالي بإنشاء مدارس إلكترونية لتدريس طلبة قطاع غزة من قبل (1800) مدرس في مدارس الضفة الغربية، وتم تفعيل أول مدرسة مؤقتة للتعليم في قطاع غزة، وتجنيد مليونيّ يورو من بلجيكا لإنشاء المدارس المؤقتة في القطاع، وتم إعداد وتبني خطة تفصيلية تتضمن محاور ومسارات العمل لإسعاف واستئناف مسيرة التعليم في المحافظات الجنوبية، بما يشمل مسارات التعافي وإعادة الإعمار لمؤسسات ومنظومة التعليم العالي بعد انتهاء العدوان. والعمل على تقديم امتحان الثانوية العامة للطلبة النازحين من قطاع غزة في جمهورية مصر العربية، ودول أخرى بالتنسيق مع السفارات والممثليات الفلسطينية في هذه البلدان.

وعلى صعيد التعليم العالي، تم إعداد وإقرار خطة تفصيلية تتضمن محاور ومسارات العمل لإسعاف واستئناف مسيرة التعليم العالي في المحافظات الجنوبية، بما يشمل مسارات التعافي وإعادة الإعمار لمؤسسات ومنظومة التعليم العالي بعد انتهاء العدوان، وتم الانتهاء من تدريس (20) ألف طالب من طلبة التعليم العالي في قطاع غزة في جامعات الضفة الغربية، والتسجيل على المنصة الإلكترونية لـ (57) ألف طالب من قطاع غزة للفصل الدراسي الصيفي الحالي في جامعات الضفة الغربية، ومتابعة شؤون طلبة قطاع غزة الذين التحقوا بالدراسة في الخارج بسبب الحرب، حيث تم الاتفاق مع وزارة التعليم العالي في جمهورية مصر على تسهيل التحاق طلبة التخصصات العملية في السنوات الأخيرة للدراسة كطلبة زائرين، وتم توفير أكثر من ثلاث آلاف منحة دراسية للعام الدراسي القادم وبالأخص لطلبة قطاع غزة، وتم إعداد آليات إدارية وفنية وتقنية لقيام وزارة التربية والتعليم العالي بالمصادقة على الوثائق التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة مجاناً.

كما أعدَّت وزارة شؤون المرأة خطة الإغاثة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس متضمنة أهم احتياجات النساء، بالإضافة إلى إعداد تقرير خاص حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على النساء في قطاع غزة استناداً إلى المراجع الوطنية والدولية. وتم تحديد أولويات الدعم الفني مع اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتركيز على دراسة وتقييم آثار حرب الإبادة وإعداد خطة إنعاش من منظور المساواة، وتم عقد لقاء حواري مع هيئة الأمم المتحدة في نيويورك وهيئات أممية ودول أعضاء بالائتلاف الدولي للمرأة والسلام والأمن بعنوان "العمل الإنساني المستجيب للنوع الاجتماعي في قطاع غزة". إضافةً إلى دعم (21) مشروعاً ثقافياً في قطاع غزة بقيمة (122) ألف دولار، وتنفيذ مشروع المرسم المفتوح في غزة بدعم من الصندوق الثقافي، ووضع خطة لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالإبادة الثقافية الجارية في قطاع غزة وتشكيل لجان متخصصة في هذا الشأن.

ونفذَّت وزارة الاتصـــالات والاقتصـــاد الرقمي تدخلات إغاثية عاجلة خلال فترة العدوان على المحافظات الجنوبية، حيث عملت على توفير مســاحات عمل مزودة بالإنترنت في قطاع غزة تُمكِّن العاملين عن بعد من ممارســة أعمالهم في قطاع الاتصــالات وتكنولوجيا المعلومات، ونفذت مبادرة الحزم المجانية (دقائق الاتصــال المجانية بالشــراكة مع شــركات الخلوي الفلســطينية لمواطني قطاع غزة)، وتوفير اتصــال مجاني على الرقم المختصــر التابع لوزارة التنمية الاجتماعية لاســتقبال اســتفســارات المواطنين من القطاع، وتم إنشــاء منصـــة إلكترونية (Telecom Dashboard) بالشــراكة مع الرباعية الدولية لمعرفة المناطق الأكثر احتياجاً للإنترنت في قطاع غزة وإدخال شُحنَتين من أجهزة الاتصالات لإعادة خدمة الاتصال في قطاع غزة. إضافةً إلى ذلك تم إطلاق منصة لجمع البيانات المتعلقة بالبنية التحية لقطاع الاتصــالات في فلسطين وخاصــة في قطاع غزة، لتســتفيد منها المؤســسـات الحكومية والهيئات الإغاثية لتســهيل أعمالها وجهودها، وتم اســتصــدار قرار من الاتحاد الدولي للاتصــالات يقضــي بإعادة بناء قطاع الاتصــالات وتأسـيس صــندوق دولي لدعم تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية للاتصالات في قطاع غزة.

وقامت ســلطة الطاقة والموارد الطبيعية بإعادة ربط بعض شــبكات الكهرباء في قطاع غزة وفقاً للإمكانيات والظروف المتاحة، وأعدت خطة تدخل طارئة تتضمن تركيب شبكات وأنظمة طاقة شمسية بقيمة (6.5) مليون دولار. وتم توريد بعضاً من المواد اللازمة لتأهيل نظام الكهرباء في قطاع غزة عند توفر الظروف المناســبة، شــملت: (282) كيلو متر كوابل ضــغط متوســط، و(700) عمود وبرج كهربائي، وتوريد (1MW) من الخلايا الشـــمســـية بواقع (1940) لوحة شـــمســـية و(291) عاكس للتيار، وهي موجودة حالياً في مســتودعات ســلطة الطاقة والموارد الطبيعية في أريحا، وهناك أيضــاً كميات إضــافية من المواد تم التعاقد على توريدها، بتمويل من ميزانية مشروع البنك الدولي (ASPIRE).

وقامت وزارة الحكم المحلي بتوجيه وتكثيف جهود صندوق تطوير وإقراض البلديات لدعم وتمكين بلديات قطاع غزة لمواجهة تداعيات الحرب، تم تخصيص (23.6) مليون يورو لصالح بلديات قطاع غزة ضمن برنامج تطوير البلديات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مخصصات بلديات غزة مجمَّدة لحين توفر الظروف الموضوعية التي تسمح بالتدخل بعد انتهاء الحرب.

2.2 حصر الأضرار في قطاع غزة

نظراً لاســتمرار الحرب والعدوان الإســرائيلي على قطاع غزة لغاية الآن، فإن الدوائر الحكومية تقوم بحصــر وتحديث الأضــرار الناجمة عن العدوان بشكل مستمر في مختلف القطاعات، وهي بيانات أولية سيتم العمل على تحديثها فور وقف العدوان.

2.3 إعادة إعمار المناطق التي تتعرض للاجتياح واعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية

نظراً للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمستمرة على المحافظات الشمالية، والمتمثلة بالاجتياحات وما ينتج عنها من تدمير ممنهج للبنية التحتية وهدم للمباني الخاصة والعامة في مختلف مناطق الضفة الغربية، وعزل وتحويل المدن والقرى والمخيمات إلى معتقل كبير، وفرض حصار شديد على كافة المحافظات ومنع التنقل بينها، والسيطرة على الأراضي، وعرقلة وصول المساعدات الصحية والإنسانية، فإن الحكومة الفلسطينية تبذل جهوداً كبيرة لإعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة المتضررة من جراء ممارسات الاحتلال في المحافظات الشمالية.

أبرز التدخلات

تعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة من التدخلات لتعزيز تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية والاجتماعية الطارئة للمناطق التي تتعرض للاجتياح من الاحتلال، وتقوم بإعادة تهيئة الطرق والشبكات المدمرة، وترميم وإعادة إعمار الأبنية والمنشآت الخاصة والمباني العامة المتضررة، وتوفير سكن طارئ للمواطنين المتضررين من هذه الاعتداءات، التي أصبحت بيوتهم غير قابلة للسكن، خاصة في المناطق الأكثر تضررا وفي مقدمتها مخيمات اللاجئين في محافظات جنين، طولكرم، نابلس، وطوباس.

وفي هذا السياق، وبعد كل اجتياح من قبل جيش الاحتلال **تقوم وزارات الاختصاص بإزالة المخلفات الناجمة عن التدمير وتجريف البنية التحتية**، وترميم المباني والميادين العامة، وإعادة ربط شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء في الأماكن التي تتعرض لاجتياحات جيش الاحتلال واعتداءات المستوطنين، خاصة مناطق (جنين، طولكرم، نابلس، طوباس، ومسافر يطا) وذلك بالتنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية بشأن المخيمات. وقامت الحكومة بتقديم تعويض عبر الصناديق العربية والجهات المانحة لما أمكن من المواطنين المتضررين من اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال في قرى (المغير، قصرة، دوما، مخيمات جنين ونور شمس).

- إزالة المخلفات الناجمة عن التدمير وتجريف البنية التحتية.
- إعادة ربط شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء في الأماكن التي تتعرض للاجتياح.
- تقديم تعويض لما أمكن من المواطنين المتضررين من اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال.

وفي السياق ذاته، تم تطوير قاعدة بيانات للأضرار في مجال الإسكان في المحافظات الشمالية وربطها بأنظمة المعلومات الجغرافية لإصدار تقارير محوسبة، وعمل قائمة بالطرق التي تعرضت لضرر بشكل كامل، بسبب ممارسات واعتداءات الإحتلال، وتحديثها باستمرار. كما تم إعادة تشكيل وتفعيل اللجان الفنية المشكلة في كل محافظة لمتابعة الأضرار الناتجة عن اجتياحات قوات الاحتلال واعتداءات المستوطنين.

وعملت سلطة المياه على تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي في مخيمات طولكرم وجنين لمعالجة آثار الاجتياحات المتكررة بتكلفة وصلت إلى (2) مليون شيقل، وقامت بشراء مولدات ومعدات بتكلفة تقارب (1.5) مليون دولار لدعم استجابة دائرة مياه الضفة الغربية لحالة الطوارئ. وقامت سلطة الطاقة بتوريد مواد كهربائية، ليتم تركيبها في المدن والمخيمات التي تتعرض للاعتداءات الإسرائيلية خاصة، مخيم ومدينة جنين، مخيم نورشمس، مخيم ومدينة طولكرم. وشملت هذه المواد (30) محولاً وأعمدة وأبراج عدد (87) وكوابل جهد متوسط بطول (20) كيلو متر وكوابل جهد منخفض بطول (7) كيلو متر.

2.4 الخدمات الأساسية

تولي الحكومة الفلسطينية أهمية قصوى لضمان استمرار تقديم كافة الخدمات الأساسية للمواطنين في كافة المناطق الجغرافية، بما فيها الاجتماعية والصحية والتعليمية والأمنية والاقتصادية. وتشمل هذه الخدمات: خدمات المياه والكهرباء، خدمات الحماية الاجتماعية، الخدمات الزراعية (اللقاحات والطعوم البيطرية)، خدمات التعليم (رياض الأطفال، المدارس، والجامعات)، حماية المستهلك ومراقبة الأسواق، السلامة العامة والنظام العام والقضاء، وغيرها من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدوائر الحكومية، مع التركيز على الخدمات الحكومية الصحية كونها الأهم للمواطنين وتشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية، والخدمات الصحية في المستشفيات، وطعومات الأطفال.

أبرز التدخلات

في ظل الظروف السياسية المعقدة والضائقة المالية المتعمقة، تواجه الحكومة صعوبات جمة للحفاظ على استمرار تقديم الخدمات الأساسية وتطويرها، وتبذل كافة الدوائر الحكومية جهوداً كبيرة لتقديم خدماتها للمواطنين في كافة المناطق.

وفي هذا السياق باشرت **سلطة الطاقة والموارد الطبيعية** العمل على حل مشاكل الكهرباء في منطقة الخليل من خلال إطلاق (3) مشاريع بالتوازي (توسعة محطة بيت أولا، خط واصل بين المحطة ومدينة الخليل، توسعة شبكات التوزيع داخل الخليل) بقيمة (7) مليون دولار لتزويد مدينة الخليل بـ (40) ميغا واط من محطة بيت اولا، وقامت بإطلاق مجموعة من المشاريع والبرامج الهامة، تمثلت بـ: إطلاق مشروع الصندوق الدوار للعائلات الفقيرة وذات الدخل المحدود، من خلال تركيب (800) نظام طاقة شمسية بتكلفة (2.5) مليون دولار، إطلاق مشروع تركيب أنظمة طاقة شمسية على (16) مؤسسة حكومية وصحية بقيمة (2.5) مليون دولار، إطلاق مجموعة من المشاريع لربط المنطقة الصناعية شرق نابلس بمحطة صرة وتوسعة المحطة بتكلفة (4.5) مليون دولار لتوفير (45) ميغا واط اضافية. وتم أيضاً توقيع عقد لتوريد (35,000) عداد كهربائي ذكي لشركات التوزيع في الضفة الغربية بتكلفة (3.6) مليون دولار، وتم الانتهاء من مراجعة المخططات والتصاميم اللازمة لمحطة التحويل للربط مع الجانب الأردني على جهد (132KV) وجارٍ العمل على الحصول على التمويل اللازم وبانتظار الموافقات النهائية لتوقيع اتفاقية الشراء بين الجانبين.

- إطلاق مجموعة من المشاريع لربط المنطقة الصناعية شرق نابلس بمحطة صرة وتوسعة المحطة بتكلفة 4.5 مليون دولار.
- العمل على حل مشاكل الكهرباء في الخليل وزيادة القدرة ب 40 ميغا واط.
- إضافة 4 خدمات حكومية G2C على منظومة حكومتي.
- إضافة 3 خدمات حكومية G2G على منظومة حكومتي.

وتنفذ سلطة المياه مجموعة من المشاريع الهادفة لتحسين تزويد المياه الصالحة للشرب وخفض الفاقد بقيمة تصل إلى حوالي (24) مليون دولار في كل من (يطا، جبع، المدينة الصناعية في جنين، حي الرشيد، كفر صور)، بالإضافة إلى حفر بئر جنزور في جنين.

وعملت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي على إضافة أربع خدمات حكومية (G2C) على منظومة حكومتي؛ تمثلت بـ: (إلغاء تأمين صحي، استعلام عن حالة تصريح، إصدار ملحق هوية تالف أو فاقد، إصدار شهادة ميلاد ثانية باللغة العربية لمواليد فوق 1982)، وإضافة ثلاث خدمات حكومية (G2G) جديدة وهي: (خدمة الاستعلام عن صلة القرابة، خدمة الاستعلام عن السجل المدني مع الصورة الشخصية، خدمة الاستعلام عن الحالة الاجتماعية)، وتم ربط كل من بنك الاستقلال للاستثمار والتنمية على ناقل البيانات الوطني (UXP)، والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء على نظام مراقبة الأحداث الأمنية في المركز الحكومي للعمليات الأمنية، وعملت على

تطوير مواقع الكترونية لثلاث مؤسسات وهي:(هيئة قوى الأمن، الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وزارة الزراعة). إضافة إلى ذلك تم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم لتبادل البيانات الكترونياً بين كل من: (وزارة الاقتصاد وبنك الاستقلال للاستثمار والتنمية، وزارة الداخلية وديوان قاضي القضاة، توقيع ملحق مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية وهيئة التقاعد).

وللحفاظ على استدامة خدمات وزارة الأشغال العامة والإسكان، تعمل الوزارة على تخطيط وتصميم وإدارة وصيانة المباني والمرافق العامة وشبكة الطرق العامة (خارج حدود الهيئات المحلية) بما فيها الطرق النافذة، وتوفير قاعدة بيانات لشبكة الطرق. وتقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان باستكمال تنفيذ (52) مشروع؛ منها (36) مشروع في مجال الطرق و(16) في مجال المباني والمرافق العامة. حيث تم الانتهاء من تنفيذ (14) مشروع منها في مجال الطرق، واستكمال اعمال التنفيذ لمشروع النصب التذكاري (مرحلتين، مرحلة الهياكل المعدنية ومرحلة التشطيبات) بنسبة إنجاز وصلت إلى 60%. إضافةً إلى متابعة المشاريع الممولة من الخزينة العامة والمشاريع الممولة من الصناديق العربية في المحافظات المختلفة. وجارٍ العمل على استكمال الدراسات الخاصة لمشاريع طرق ذات أهمية استراتيجية للمواطنين مثل مشروع طريق بديل لطريق وادي النار ومشروع طريق موازي لطريق قلنديا ومشروع اسكاني للفئات الشابة.

وعلى صعيد الحكم المحلي؛ يجري العمل على تطوير قطاع الحكم المحلي، من خلال تعزيز اللامركزية وتمكين الهيئات المحلية وتوسيع صلاحياتها، وفتح حوار وطني لإعادة دراسة قانون "الانتخابات للهيئات المحلية". وبالتعاون مع البنك الدولي تم إنجاز الدراسات اللازمة لدعم وتحديد احتياجات قطاع النفايات الصلبة بقيمة (17) مليون دولار في الضفة الغربية. وصادقت وزارة الحكم المحلي على البدء بتنفيذ (59) مشروع بقيمة (10.4) مليون دولار امريكي من خلال صندوق النقد العربي وبإدارة البنك الاسلامي للتنمية. ويجري العمل على تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتوزيع رسوم النقل على الطرق للهيئات المحلية لعام 2023، حيث تم البدء في توزيع مشاريع البنى التحتية كأولوية، بمبلغ اجمالي (175) مليون شيكل.

وبتوجيه من وزارة الحكم المحلي، وضمن جهود صندوق تطوير وإقراض البلديات لدعم وتمكين الهيئات المحلية من تقديم خدماتها، تم تخصيص (22.6) مليون يورو لبلديات الضفة الغربية وعددها (134) بلدية، ضمن برنامج تطوير البلديات/ المرحلة الرابعة، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تم البدء بتنفيذها حوالي (6) ملايين يورو. كذلك، تم التعاقد مع مورد لشراء خمس سيارات نفايات لصالح مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة في محافظات (الخليل، بيت لحم، نابلس، طوباس، القدس) بقيمة (565,000) يورو.

وفي السياق ذاته، تم توقيع اتفاقية دعم طارئ ممولة من البنك الدولي والحكومة الفرنسية بقيمة (33) مليون دولار مقدمة للبلديات في الضفة الغربية وغزة يشمل دعم (163) هيئة محلية، لتمكينها من تقديم خدماتها الأساسية وخلق فرص عمل مؤقتة.

وفي اطار تحسين جودة الخدمات للمواطنين وتسهيلها لمتلقي الخدمة، عملت وزارة النقل والمواصلات على افتتاح وتشغيل مديرية النقل والمواصلات في حلحول، وإصدار قرار باستبدال وتجديد رخص السواقة لسكان قطاع غزة برخص يتم إصدارها في مديريات المحافظات الشمالية تسهيلاً عليهم وتخفيفاً لتبعات الحرب الجائرة، حيث تم استبدال (7,229) رخصة حتى تاريخ إعداد التقرير، وتم إطلاق منصة محوسبة متاحة للمواطنين في غزة لتمكينهم من حصر الأضرار وبلغ عدد الطلبات المقدمة منذ إطلاق المنصة حوالي (7,345) طلباً، وقامت وزارة النقل والمواصلات بنقل مركبات المواطنين والمستوردين العاملين في قطاع غزة من الموانيء ومناطق الخطر إلى مناطق آمنة في رام الله حفاظا على ممتلكات المواطنين. إضافة إلى ذلك منحت الوزارة (1,974) إذناً استيراد لمركبات جديدة ومستعملة، ومنح الإذن باستيراد ما يقارب (6) آلاف طن من قطع غيار المركبات ومنتجات المرور، وتم فحص حوالي(30) ألف مركبة على الطرق للتحقق من سلامتها فنياً وقانونياً، والكشف على (300) مَرفق نقل ومواصلات كمعارض المركبات ومراكز صيانة

المركبات ومحلات قطع الغيار ومكاتب التكسي وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ خطة الإصلاحات المالية والادارية والإجراءات الحكومية الخاصة بتنظيم استخدام المركبات الحكومية، وتعمل على تطوير الإطار التنفيذي للنقل العام.

وفي إطار جهود وزارة الداخلية للارتقاء بمستوى الخدمات العامة، تم إعادة تأهيل مباني كلية الشرطة، وتجهيز العيادات في مراكز الإصلاح والتأهيل (المرحلة الأولى: رام الله /طولكرم/الظاهرية)، ومتابعة استكمال تنفيذ (7) مشاريع ممولة من المانحين ومتابعة التصاميم الهندسية لـ تسعة مشاريع مبانٍ للأجهزة الأمنية. إضافةً إلى ذلك بدأت السفارة الفلسطينية في الأردن بالعمل في محطة الاستلام البيومترية.

ولتحقيق السلامة العامة، تم استلام نقطة للدفاع المدني في بوابة أريحا، كما ونفّذ جهاز الدفاع المدني عدداً من الجولات التفقدية على المنشآت لفحص إجراءات السلامة العامة. وتم العمل على تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2023 بشأن إنشاء مركز الاستجابة الموحد للطوارئ (911) من أجل تحقيق الأهداف والمهام التي أنشئ لغاياتها، وتخصيص مبلغ بقيمة (2.9) مليون دولار لهذه الغاية.

على صعيد التعليم، استلمت وزارة التربية والتعليم العالي المبنى الجديد لمدرسة قلقيلية الثانوية المهنية، وإعداد وتجهيز وثائق المناقصات الخاصة بتجهيز مدرسة قلقيلية الثانوية المهنية، وتم استلام مبنى مدرسة بديا المهنية (عظم) من بلدية بديا، على أن يتم البحث عن تمويل للتشطيب والتأثيث والتجهيز على حساب وزارة التربية والتعليم، وفقاً لشروط الاتفاقية الموقعة بين الطرفين (وزارة التربية والتعليم وبلدية بديا). كما تم استلام (8) صفوف تمهيدي حكومية في (7) مدارس أساسية حكومية في كل من مديرتي يطا وشمال الخليل. وتم تأثيث (60) غرفة صفية، وتزويد (9,100) طالباً ومعلماً بالأثاث المدرسي. كما تم تزويد المدارس بأدوات السلامة العامة (أدوات رياضية، أدوات وأشتال زراعية). وتم توفير أجهزة الكترونية وبرمجيات لخدمة منصة التدريب الإلكتروني. وتم إنجاز كافة متطلبات امتحان الثانوية العامة للعام 2024 (الدورة الأولى).

- استلام المبنى الجديد لمدرسة قلقيلية الثانوية المهنية.
- إقرار قروض بقيمة (7.347) مليون دينار أردني من صندوق إقراض الطلبة لطلبة الجامعات الفلسطينية.
- استكمال بناء مستشفى أم حسن/ مجدل بني فاضل في محافظة نابلس
- استلام أدوية بقيمة (16) مليون شيقل و(1.4) مليون

واستمر العمل في تطوير وبناء قدرات كوادر قطاع التعليم، وتقديم خدمات الصحة المدرسية، وتنفيذ الأنشطة اللامنهجية، والمشاركة في العديد من المسابقات. وتم التخطيط مع اليونسيف لتنفيذ (600) مخيم صيفي للمساهمة في معالجة الفاقد التعليمي. وبدأ العمل بإنشاء وصيانة مدارس بقيمة (13) مليون دولار بدعم من النرويج وتنفيذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

على صعيد التعليم العالي تم إقرار قروض بقيمة (7.347) مليون دينار أردني من صندوق إقراض الطلبة لصالح طلبة مؤسسات التعليم العالي للفصل الدراسي الثاني من السنة الدراسية 2024/2023، والإعلان عن المنح الدراسية ومعالجة الطلبات والترشيح وفق الأصول، وتم تقديم خدمات التصديق ومعادلة الشهادات للجمهور، حيث تم معالجة (200) طلب معادلة لشهادات صادرة عن مؤسسات وأنظمة غير فلسطينية، واصدار نحو (12,800) وثيقة للجمهور. كما تم إتمام المرحلة الأولى من تنفيذ اختبار الكفايات التخصصية لطلبة الجامعات الذي تُنفذه الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي. وتم إعداد ورقة مفاهيمية حول تطوير الامتحان التطبيقي الشامل في الكليات التقنية بما يضمن توفير الوقت والجهد والتكلفة ويحقق مزيد من العدالة والشفافية، والعمل على تطوير الخطط الدراسية لبعض التخصصات الهندسية وفق احتياج سوق العمل. كما تم تطوير خطط الدراسات العليا في مجالات الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية، كذلك إنجاز مسودة الإطار الوطني للمؤهلات، وتم إنجاز النسخة النهائية من دليل الأولويات البحثية الوطنية،

والإعلان عن نتائج مسابقة البحث القانوني بالتعاون مع الجريدة الرسمية ومنح الجوائز، وإطلاق النداء البحثي المتعلق بمنحة المقدسي بالتعاون مع الحكومة الفرنسية، وتجديد اتفاقية التعاون البحثي والأكاديمي مع سلطنة عمان.

وحرصت وزارة الصحة على ضمان استمرار عمل عيادات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في توفير الخدمات للمراجعين وتوفير الخدمات الطبية التشخيصية والعلاجية في المشافي الحكومية. وعملت الوزارة على تطوير البنية التحتية للمستشفيات، حيث تم استكمال بناء واستلام مستشفى أم حسن في مجدل بني فاضل في محافظة نابلس، وجارٍ التحضير لتشغيله بالمرحلة الأولى، واستكمال بناء وتشطيب قسم العظام وافتتاح قسم الجراحة بسعة (12) سريراً، وتوسعة قسم الأطفال بإضافة (8) أسرَّة في مستشفى دورا. وفي مستشفى حلحول تم استلام معدات وأجهزة من أطباء بلا حدود وتم البدء في تشغيل قسم الولادة، وإنشاء الطابق الأرضي وغرفة الإقامة للعمليات. وفي مستشفى يطا الحكومي تم استلام قسم الأطفال من قبل مهندسي الوزارة وبناء محطة أوكسجين بمساحة (40) متراً مربعاً بتمويل من المجتمع المحلي، واستكمال بناء قسم العيادات الخارجية وقسم الباطني الجديد. وتم افتتاح وحدة سرطان الثدي واستلام مركز العلاج الطبيعي وخدمات التأهيل في مجمع فلسطين الطبي/ رام الله، وفي مستشفى أريحا تم ترميم وصيانة غرف العناية المكثفة وإنشاء غرفة تعقيم مغلقة في قسم العمليات، واستلام حاضنة أطفال متحركة لسيارة الإسعاف، ومعدات جراحية لعمليات قسم النسائية، وجهاز تنفس بتبرع من محافظة أريحا والأغوار، وفي مستشفى طوباس تم بناء قاعة اجتماعات للمستشفى بمساحة (100) متراً مربعاً وبناء مصلى بمساحة (70) متراً مربعاً من قبل المجتمع المحلي، وتوريد جهاز (RO) لصالح قسم الكلى الصناعية، وتم التبرع من قبل المجتمع المحلي بجهاز الموجات فوق الصوتية لصالح قسم النسائية والتوليد. وتم البدء في إجراء تصوير القلب الطبقي في مستشفى بيت جالا، وتوفير خدمات تشخيص أمراض القرنية المخروطية في مستشفى هوجو شافيز.

إضافةً إلى ذلك تم استلام أجهزة ومعدات طبية تخصصية في مشافي رفيديا وطوباس ودورا وأريحا وبيت جالا وهوجو شافيز، واستلام بنك دم متنقل بتمويل من البنك الدولي، واستلام مركز طوارئ للريف الغربي في بتير، ومبنى عيادة مراح معلا الجديد في بيت لحم، واستلام عيادة قبلان الجديدة، واستلام أدوية بقيمة (16) مليون شيقل و (1.4 مليون) دولار تقريباً، واستلام مطاعيم بقيمة (18) ألف دولار، واستلام غازات بقيمة (37) ألف شيقل. وتم طرح عطاء الأدوية 2024 وعطاء أدوية السرطان بما فيها أدوية التحويلات تمهيداً للمشاركة في تقييمها فنياً وترسيتها وإحالتها.

وأطلقت الحكومة مبادرة توطين الخدمة الصحية لتحسين جودة الخدمات المقدمة وتقليل تكلفة شرائها، وتهدف إلى إصلاح وتعزيز قدرات القطاع الصحي على المستوى الوطني، وتعزيز التواجد المحلي في تقديم الخدمات الصحية، ودعم الشركات المحلية وتحفيز الاستثمار في قطاع الصحة، مما يساهم في تحقيق الشمولية للقطاع الصحي وتحسين مستوى الرعاية الصحية للمواطنين، ويساهم في تقليل التحويلات الطبية خارج البلاد، ويساعد في تعزيز قدرات المستشفيات ومزودي الخدمات الصحية. أيضاً تشمل المبادرة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي من شأنها تحقيق الرقمنة في القطاع الصحي، بما في ذلك المستشفيات والتحويلات والخدمات العامة، وحوكمة الإدارات الصحية لترشيد النفقات. وتسعى المبادرة أيضًا لتعزيز شراكات القطاع الصحي بين القطاع العام والخاص والأهلي، والحد من انتشار مرض السرطان عبر تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمرض السرطان، وتوفير بيئة آمنة لحديثي الولادة، وتقليل مضاعفات الأمراض المزمنة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المبادرة مراجعة شاملة لنظام التأمين الصحي والتشريعات الناظمة له لتحسين فاعليته وشموليته.

وتم أيضاً **إطلاق برنامج تمويل إضافي لمشروع تعزيز قدرات وكفاءة النظام الصحي الفلسطيني** في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز الوقاية من الأوبئة والتأهُّب والاستجابة لها بتمويل متعدد بحوالي (45) مليون دولار من البنك الدولي ومنظمة الأغذية العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وصندوق مكافحة الأوبئة، ومملكة النرويج، حيث يستهدف المشروع توفير عدد من الخدمات الطبية المتخصصة والتي ستساهم في رفع كفاءة القطاع الصحي الفلسطيني وخفض التحويلات الطبية، ومنها: تقديم خدمات الرعاية الصحية والمتخصصة لحوالي (20) ألف مريض، وتقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي لحوالي (250) ألف شخص في قطاع غزة، وتوفير خدمات التصوير الإشعاعي لحوالي (20) ألف إمرأة، وتقديم معدات طبية متنوعة لـ (25) مستشفى لرفع طاقتها الاستيعابية.

وعلى صعيد آخر، نفَّذت وزارة الثقافة (18) فعاليةً ونشاطاً ضمن ندوات وورش في الأدب والتراث والفن، ونظمت ثلاثة عروض مسرحية للأطفال، وخمسة معارض للوحات الفنية وصور فوتوغرافية وعروض أفلام، ونفذت فعاليات أسبوع القراءة الوطني بالشراكة مع مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي ومكتبة بلدية قلقيلية ومديرية الثقافة والشرطة و جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في محافظة قلقيلية. وتم إقامة أسبوع أفلام "النكبة"، وإطلاق كتاب حكاية مكان في مكتب بيت لحم، وتنظيم لقاءات تدريبية حول تعزيز الرواية الفلسطينية ورقمنتها في الجامعة العربية الأمريكية وجامعة بيرزيت.

وعملت وزارة شؤون المرأة على تعزيز الشراكة والتوافق على الأولويات من خلال لقاء مع الجهات المعنية بتحقيق المساواة والعدالة (الشركاء الحكوميون، اللجان الوطنية، المجتمع المدني، الاتحاد العام للمرأة، منتدى مناهضة العنف، فعاليات وطنية ومؤسسات نسوية)، والاتفاق مع وزارة العدل على الأولويات التشريعية: قانون (الاتجار بالبشر و قانون المساعدة القانونية وتقييد استثناءات الزواج تحت سن 18)، وتم إنجاز تقرير عمل منهاج (بيجين +30) ورفعه للإسكوا، وتم إنجاز دليل الإجراءات الموحد لعمل وزارة شؤون المرأة الذي يبين مهام الإدارات والدوائر والأقسام وآليات سير العمل بينها.

وقامت وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل (450) شركة جديدة برأسمال قدرة (81.8) مليون دولار، وترخيص (12) مصنعاً جديداً برأسمال قدره (11.4) مليون دولار، وإصدار (779) رخصة استيراد، وتسجيل (845) علامة تجارية، وتسجيل (352) تاجر جديد ضمن السجل التجاري، وتقديم (8,975) خدمة لا مركزية في مختلف مديريات الوزارة. إضافة إلى ذلك، نفذت حماية المستهلك (840) جولة تفتيشية.

- استصلاح وتأهيل 570 دونم من الأراضي الزراعية.
- شق وتأهيل 11 كم من الطرق الزراعية.
- تسجيل 450 شركة جديدة برأسمال 81.8 مليون

وتعمل وزارة الزراعة على استصلاح وتأهيل (570) دونم من الأراضي الزراعية، وشق وتأهيل (11) كم من الطرق الزراعية، وتوزيع (6500) طن من الأعلاف، وتوفير طعومات عاجلة لمكافحة الأمراض المتعلقة بالثروة الحيوانية، وتوريد شبكات ووحدات ري وخطوط ناقلة وخزانات مياه. وتستكمل التحضيرات للشروع بالعديد من المنح الاستثمارية والحاضنات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف ذوي الإعاقة والمرأة والشباب. كذلك عملت الوزارة على إدخال المخزن الاحتياط لمدخلات الانتاج الزراعي، وأعدت الوزارة خطة الإغاثة العاجلة والانعاش المبكر لقطاع غزة، وجاري العمل حالياً مع الشركاء المحليين والدوليين على توفير مدخلات الانتاج الزراعي وخاصة الاعلاف.

وقامت وزارة العمل بتشغيل عشرات الباحثين عن عمل من خلال صندوق التشغيل الفلسطيني، وتشغيل مئات الأشخاص في الخدمات العامة من خلال ثلاث إتفاقيات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتمويل من النرويج ومنظمات دولية. وتمكين (11,234) عامل من الحصول على شهادة متعطل عن العمل لأغراض التأمين الصحي. وتم تخريج (62) طالباً وطالبةً من مراكز التدريب المهني، والمصادقة على (435) شهادة صادرة عن مراكز التدريب المهني الخاصة، وترخيص/ تجديد ترخيص (19) مركزاً خاصاً، وتوريد مواد خام لتسعة مراكز تدريب مهني. كما وتم زيارة (763) منشأة بهدف التوعية والتثقيف بقانون العمل استفاد منها (13,874) عامل

وعاملة، والتحقيق في (82) إصابة عمل، ومتابعة (116) إستشارة. كما أطلقت وزارة العمل **مبادرة " إيد بإيد بنعمرها"** لتشغيل وتحسين أوضاع العمال في قطاع غزة.

وعلى صعيد السياحة والآثار؛ فقد بدأ العمل بشكل عاجل على إعداد ملف ترشيح موقع سانت هيلاريون (تل إم عامر) في غزة على لائحة التراث العالمي لتقديمه إلى منظمة اليونسكو. واستكملت وزارة السياحة الإجراءات المالية والإدارية للبدء بتنفيذ مجموعة من المشاريع الجديدة؛ منها: مشروع تطوير موقع نفق سكة القطار العثماني/بلعا/ طولكرم، ومشروع تطوير جبل العرمة/ بيتا/ نابلس، ومشروع ترميم مباني تاريخية في الجبعة/بيت لحم. كما ونفذت الوزارة جولات تفقدية للمواقع السياحية لكل من محافظات القدس، أريحا، نابلس، والخليل. وعملت الوزارة على تسريع اجراءات تسجيل تل إم عامر/ غزة على قائمة التراث العالمي.

على صعيد الأوقاف والشؤون الدينية؛ عملت الحكومة على متابعة كل ما يتعلق بموسم الحج لهذا العام. وعملت وزارة الأوقاف على توزيع حوالي (900) ألف شيقل على المحافظات الجنوبية كمساعدات، وحوالي (8) آلاف أضحية على المحافظات الشمالية.

وأنهت سلطة الأراضي إستلام (78) حوضاً من هيئة التسوية، وأنجزت تدقيقاً فنياً على المساحات والحدود، وفتحت سجلات لأحواض جديدة، وتم فتح (197) معاملة تسجيل، وتقديم (850) مخطط موقع و (40) قرار قاضي وأمر تصحيح، وإنجاز (10,671) معاملة تسجيل.

2.5 تحفيز الاقتصاد

تقوم الحكومة بوضع خطة لمراجعة وتطوير السياسات، بحسب الأولوية، والتي يمكن أن يكون لها الأثر المباشر في تحفيز الاقتصاد سواء على صعيد البنية التحتية، أو الصناعة بكافة مجالاتها، وتعزيز دور الشباب والمرأة، وبالشراكة والحوار مع كافة الجهات المعنية وفي مقدمتها القطاع الخاص.

أبرز التدخلات

تعمل الحكومة على تعزيز برامج الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، وتوفير برامج التمويل من الدول المانحة وذلك من أجل تمكين القطاع الخاص من التطوُّر والتوسُّع في أعماله والتي شملت تجديد المنحة الفرنسية بقيمة (5) مليون يورو، والبدء بتنفيذ مشروع الاقتصاد الأخضر بدعم من ألمانيا بقيمة (7) مليون دولار أمريكي، وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير القطاع الخاص الابتكاري بقيمة (14.5) مليون دولار أمريكي بتمويل من البنك الدولي. وأطلقت سلطة الطاقة برنامج منصة الطاقة المتجددة في فلسطين (GIS Solar Mapping) لتسهيل وتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

ولمواجهة البطالة في صفوف العمال الذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر، **أطلقت الحكومة بالشراكة مع سلطة النقد برنامج "بادر" بمحفظة تصل قيمتها إلى (70) مليون شيقل**، ويمنح البرنامج قرضاً للعامل سقفه (60) ألف شيقل دون فوائد أو عمولات، مع فترة سداد مُيسَّرة مدتها تصل إلى (4) سنوات وفترة سماح تمتد لستة أشهر.

- أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات التي تعزز صمود المواطنين وتساهم في دعم جهود التعافي والانتعاش الاقتصادي، وتهيئة الظروف لخلق بيئة داعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مفهوم الاستقلال الاقتصادي.

واعتمدت وزارة الثقافة ثمانية مشاريع ثقافية للشركات غير الربحية الممولة من المانحين الدوليين بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، وتم تنظيم دورتين في الصناعات التقليدية، وتنظيم معرض الحاضنة الثاني لتسويق منتجات المشاريع الريادية الصغيرة في محافظة جنين، وتم

انشاء نواة حاضنة للفنون السينمائية والفنون البصرية والموسيقى، وإنجاز فيلم قصير عدد(2) تحت عنوان "عروس غزة واسترداد مؤجل".

وقامت الحكومة بإطلاق مجموعة من المبادرات التي تعزز صمود المواطنين وتساهم في دعم جهود التعافي والانتعاش الاقتصادي، وتهيئة الظروف لخلق بيئة داعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مفهوم الاستقلال الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد على الموارد الوطنية وتحقيق الاستقرار في المالية العامة. وتهدف الحكومة من خلال تبنيها لهذه المبادرات إلى معالجة عدد من القضايا الهيكلية التي تعيق تحقيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة فلسطين، وهذه المبادرات هي:

- **مبادرة أمن الطاقة**، والتي تقوم على أساس الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة وتقليل الاعتماد على استيرادها من الخارج، وتقليل تكلفة خدمات الطاقة. وتسعى الحكومة من خلال تبنيها لهذه المبادرة إلى تحقيق استقلال وأمن الطاقة في فلسطين عبر تعزيز الاكتفاء الذاتي في توليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتقليل الاعتماد على استيراد الطاقة من دولة الاحتلال (الذي يتجاوز 90%)، كما تسعى إلى معالجة العجز في الكهرباء والوصول إلى المناطق المهمشة، وتقليل العبء المالي الناتج عن الاقتطاعات الإسرائيلية المتكررة من أموال المقاصة لسد ديون شركات توزيع الكهرباء والمجالس المحلية.

ولتطبيق هذه المبادرة سيتم العمل على وضع سياسة واضحة لمزيج الطاقة مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة، وتحديث التشريعات لتسريع تطوير هذه المصادر، وتحسين البنية التحتية لتطوير خطوط نقل الكهرباء وتعزيز الربط الإقليمي، بالإضافة إلى إصلاح شامل لمنظومة شراء الكهرباء لضمان استدامة الخدمات لشركات التوزيع، وإنشاء صندوق وطني لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة، وتمكين القطاع الخاص من زيادة استثماراته من خلال العروض المباشرة والمناقصات التنافسية. بالإضافة إلى توفير بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص في مشاريع ضخمة لتوليد الكهرباء من الغاز الطبيعي، وإطلاق المرحلة الثانية من المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية لتغطية المنازل والمؤسسات، وتوسيع نطاق تطبيقات الطاقة الشمسية للشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر والمدارس والقطاعات الرئيسية.

- **مبادرة التمكين والتنوع الاقتصادي**، ودورها في تنشيط الاقتصاد وخلق فرص العمل في المرحلة القادمة، وتهدف هذه المبادرة بشكل أساسي إلى تعزيز مناعة الاقتصاد الوطني (Economic Resilience) من خلال العمل على تنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية والتطويرية بناءً على أفضل الممارسات الدولية؛ بهدف إصلاح بيئة الأعمال وتنمية القطاع الخاص ضمن أُطر زمنية تقديرية، مع التركيز على مجالات تنظيمية وتعديلات رئيسية يمكن من خلالها تحقيق نتائج سريعة وملموسة لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي وأنشطة القطاع الخاص. ومن الإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة في مجال التمكين والتنوع الاقتصادي؛ تعزيز البيئة التنظيمية والإطار القانوني، وذلك من خلال إجراء تعديلات قانونية من شأنها تسهيل دخول الشركات للسوق والبدء باستثماراتها وخروجها منه، مع مراجعة القوانين الحالية لتلبية احتياجات الاقتصاد المتطور، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها إصلاح نظام "الكوتا السلعية" وذلك بإعادة تشكيل لجنة منح الرخص وتطوير منصة إلكترونية جديدة للطلبات، وإجراءات إصلاحية تهدف إلى إنشاء آليات جديدة لتمويل البنية التحتية ومشاريع القطاع الخاص، وذلك من خلال إنشاء صناديق استثمار تستهدف تطوير البنية التحتية في مجالات الطاقة والمياه والاتصالات والنقل. وتهدف المبادرة أيضاً إلى تفعيل دور المحاكم المختصة في حل النزاعات التجارية بفعالية وسرعة أكبر، مع توفير التدريب اللازم للقضاة وإنشاء محكمة تجارية

متخصصة، وتفعيل الشراكات الاقتصادية مع دول الجوار والمنطقة، وخاصة مع المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، ودول مجلس التعاون الخليجي.

- **مبادرة التحول الرقمي وتطوير الاقتصاد الوطني**، تسعى الحكومة من خلال هذه المبادرة إلى دعم وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والتحوُّل الرقمي لتحقيق اقتصاد رقمي شامل ومستدام، وتحسين استخدام التكنولوجيا في الخدمات الحكومية، وتطوير قطاع الاقتصاد الرقمي لتعزيز الاستثمار والصناعة والتجارة، وضمان الأمن والحماية في مجال التكنولوجيا. كذلك تعمل الحكومة من خلال هذه المبادرة على رقمنة الاقتصاد التقليدي ودعم الشركات الناشئة، وتقديم حوافز لرقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطوير منصات التجارة الإلكترونية.

إضافةً إلى ذلك قامت وزارة الاقتصاد الوطني بإعداد مسودة خطة الإنعاش الاقتصادي لتكون مرجعية أساسية يتم تطويرها ضمن لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية الدائمة، وصولاً إلى خطة تنمية شاملة لجميع الشركاء في القطاع الاقتصادي، وتم اختتام العمل على برنامج تعزيز حلول الطاقة المستدامة في الصناعات الفلسطينية الذي نفذته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حيث ساهم في تعزيز البيئة السياساتية والتنظيمية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في القطاع الصناعي.

وتم البدء بالمرحلة التحضيرية لمشروع (EU 4Business) بتمويل من الاتحاد الاوروبي لتعزيز التجارة والاستثمار والجودة بقيمة (15) مليون يورو. ووافقت الحكومة التركية على رفع كوتا إعفاء التمور الفلسطينية من الجمارك في السوق التركي من (3) آلاف طن إلى (5) آلاف طن سنوياً. إضافةً إلى ذلك، استفادت (34) شركة وطنية من مبادرة توفير حوافز مالية للمصدِّرين إلى الدول الأخرى وذلك ضمن برنامج تصدير الممولّ من القنصلية البريطانية. وقامت وزارة العمل بتنفيذ (54) مشروعاً ريادياً في إطار دعم مشاريع الريادة والرياديين، وتسهيل إجراءات الحصول على قروض صغرية لمشاريع النساء وذوي الإعاقة حيث تم منح (36) قرضاً بدون فائدة بسقف (10) آلاف دولار.

2.6 الرعاية الاجتماعية

تعتبر مراجعة وتقييم أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية، بما في ذلك دراسة منظومة الحماية الاجتماعية، ودعم الأسر المحتاجة والفقيرة، وتقييم تجربة قانون الضمان الاجتماعي، ودراسة نظام التأمين الصحي، من القضايا التي توليها الحكومة أولوية ضمن برنامج عملها. وتهدف إلى الارتقاء بها ورفع مستوى الحماية الاجتماعية كأحد العناصر الحيوية في منظومة الإصلاح والبناء التي تسعى الحكومة إلى تطبيقها.

أبرز التدخلات

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بصرف ثلاث دفعات نقدية بقمية (1,250) شيقل لكل أسرة بإجمالي (862,500) شيقل لصالح الأسر المتضررة من الاحتلال في مناطق جنين ونابلس وطوباس وحلحول، حيث يوجد في هذه الأسر أطفال من ذوي الإعاقة، وذلك بتمويل من مؤسسة إنقاذ الطفل، وحصل (151) مستفيداً من الضفة الغربية على مساعدة طارئة بإجمالي (299,500) شيقل، وتم صرف مساعدات غذائية لحوالي(140) ألف فرد بإجمالي (21) مليون شيقل.

- صرف 3 دفعات نقدية للأسر المتضررة من الاحتلال بقيمة 862500 شيقل.
- حصول 151 مستفيداً من الضفة الغربية على مساعدة طارئة باجمالي 299,500 شيقل.
- صرف مساعدات غذائية ل 140 ألف فرد بإجمالي 21 مليون شيقل.

وتم الحصول على التزام من الإتحاد الأوروبي بتغطية 100% من التحويلات النقدية لـ (6) تحويلات قادمة، ابتداءً من حزيران 2024 وحتى حزيران 2025، بمبلغ (4.67) مليون يورو في الضفة الغربية. وتم منح (1,229) بطاقة تأمين صحي جديد للأسر الفقيرة. في مجال منح هذه الأسر والفئات المهمَّشة مشاريع تمكين اقتصادي مدرَّة للدخل، تم منح (10) مشاريع من "مشروع بذور" الذي ينفذ من خلال المؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي. وتحويل (78) مشروع خلايا طاقة شمسية من منحة الصندوق الدوار، الممول من البنك الدولي بالشراكة مع سلطة الطاقة، لإجراء الدراسة الائتمانية والمالية.

واستمرت وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث حصل(488) شخصاً من ذوي الإعاقة على إعفاء جمركي، بالإضافة إلى حصول (817) فرداً من ذوي الإعاقة على شراء خدمة من مؤسسات المجتمع المدني، كما بلغ عدد المستفيدين من خدمات مراكز التأهيل المهني لذوي الإعاقة (94) فرداً. وتم تقديم الحماية لـ (205) من الأطفال المعرَّضين للعنف والإساءة والاستغلال والمُبلَّغ عنهم من قبل المؤسسات الشريكة، وتم متابعة قضايا (415) حدثاً في النيابة والمحاكم، ومتابعة إصدار وثائق رسمية للأطفال مجهولي النَسَب والمولودين خارج إطار الزواج والأطفال المحتضنين وعددهم (21) طفلاً، وترخيص وتجديد ترخيص لدور الحضانة والبالغ عددها (52).

إضافةً إلى ذلك استفادت (201) امرأة من النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي من خدمات الحماية والرعاية والدعم، وتم توفير مجموعة من الخدمات لكبار السن سواء من الوزارة أو من خلال الشركاء، حيث استفاد منها (1,219) مسناً. وتوزعت هذه الخدمات ما بين إيواء في مركز بيت الأجداد ومؤسسات شراء الخدمة والمراكز الأخرى، وتم شراء خدمة للفئات الضعيفة والمهمشة من (41) جمعية، وتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لحوالي (200) نزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل، كما تم توفير اللوازم والاحتياجات الشخصية لبعضهم.

وقامت وزارة الصحة بالتشارك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم برنامج مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في مستشفى أريحا، وشراء أجهزة ضغط متقدمة عدد (3) بدعم من صندوق الأمم المتحدة، لصالح غرف الإرشاد الأسري في مراكز وزارة الصحة (غرف المعنفات)، وإطلاق مبادرة "تشكيل الوعي" تقليل الوصمة المتعلقة في الصحة النفسية بالتعاون بين وزارة الصحة والوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي (AICS) .

ولتوفير وتعزيز شبكة أمان اجتماعي للفئات الضعيفة والمعرَّضة للفقر والتهميش، أطلقت الحكومة مبادرة تطوير منظومة الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي، وتحديداً الحماية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل، حيث تتمثل مبادرة الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية مباشرة، ودعم تعليمي، ورعاية صحية أساسية للأطفال والنساء وكبار السن، وتشمل هذه المبادرة تبني لبرامج تُعَزِّز من الفرص الاقتصادية للأُسر المحتاجة؛ وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والشمولية.

وتشمل هذه المبادرة مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي تتمثل في توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية لإنقاذ الحياة في فلسطين عبر تقديم المساعدات الغذائية وغير الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقديم دعم نقدي طارئ لِـ (300,000) أُسرة في قطاع غزة، وتزويد الأُسر المتضررة في الضفة الغربية من الاحتلال والمستوطنين بالدعم المالي المتعلق بالمساعدة الغذائية وأجرة السكن وتأهيل البيوت، وتوفير الحماية من خلال تأسيس مراكز إيواء للفئات المهمشة مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة والأيتام، وتقديم خدمات اجتماعية وإسعاف نفسي في قطاع غزة.

إلى جانب ذلك، تهدف مبادرة تطوير منظومة الحماية الاجتماعية إلى تقديم الدعم اللازم للأشـــخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير الأجهزة المساعدة ذات الاحتياج الطارئ والتي تساعد ما يقارب (30,000) شخص، وتنفيذ برنامج حماية وإغاثة للأطفال الأيتام في قطاع غزة. وتشتمل هذه المبادرة على تقديم خدمات الوصاية القانونية والدعم النفسي للأطفال من قطاع غزة والمنفصلين عن ذويهم، وكذلك العمل على استكمال نظام الحماية الاجتماعية وإدارة الحالة بشكل فعَّال ومترابط مع مختلف البرامج الاجتماعية، والعمل على إنشاء نظام محوسب لإدارة توزيع المساعدات بشكل عادل وشفاف.

وشاركت وزارة التربية والتعليم العالي في وضع مواءمات خاصة للطلبة ذوي الإعاقة والمتقدمين لامتحان الثانوية العامة والبالغ عددهم (250) طالباً وطالبة من كافة الإعاقات، كل حسب إعاقته، وتم توزيع أجهزة وأدوات مساندة لدمج وتعليم الطلبة من ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية بدعم من مؤسسة إنقاذ الطفل ومن المشروع البلجيكي وهي (137) جهازاً لوحياً للطلبة من ذوي الإعاقة البصرية الجزئية و(45) حاسوب محمول مزود ببرنامج ناطق للطلبة من ذوي الإعاقة البصرية الكلية و(46) كرسي متحرك و(27) كرسي كهربائي للطلبة من ذوي الإعاقة الحركية.

2.7 تعزيز الحضور دولياً

تعمل الحكومة على تعزيز التعاون والحضور على الصعيد الدولي، ضمن منظومة المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، والتركيز على محاور التحرك السياسي والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي، وتعزيز العلاقات مع حركات التضامن العالمية المناصرة للقضية الفلسطينية وعدالتها، وضمان التنسيق الدائم والفعّال مع المنظمات الدولية والإنسانية والجهات الداعمة والمانحة.

أبرز التدخلات

على صعيد العلاقات الدولية والدبلوماسية فقد قام دولة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء بسلسلة من الزيارات واللقاءات والاتصالات مع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة لشرح الموقف الفلسطيني الداعي لوقف الحرب والعدوان، ولعرض برنامج الحكومة وخططها المختلفة وطلب الدعم الدولي للحكومة وتمكينها من تنفيذ برنامجها الاغاثي والتنموي والإصلاحي، كما واصلت الدبلوماسية الفلسطينية من خلال وزارة الخارجية وبعثاتها حول العالم نشاطها الدولي والدبلوماسي، في إطار التحرك السياسي الذي يقوده سيادة الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية لحصد المزيد من الاعترافات بدولة فلسطين وتعزيز مكانة فلسطين في الأمم المتحدة والعضوية الكاملة، وفضح سياسات الاحتلال وعدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني؛ بالإضافة إلى متابعة أوضاع الفلسطينيين في الدول التي يتواجدون فيها لاسيما أبناء شعبنا النازحين قصراً من قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية.

وفي هذا الإطار فقد اعترفت تسعة دول بشكل رسمي بدولة فلسطين؛ وهي دولة بربادوس، دولة جمايكا، جمهورية ترينيداد وتوباغو، دولة إسبانيا، دولة النرويج، دولة إيرلندا، جزر البهاما، دولة أرمينيا، دولة سلوفينيا، كما واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعم أحقيَّة دولة فلسطين بالعضوية الكاملة وتعزيز مكانتها في المنظومة الأممية. وجدّدت الحكومة طلبها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة،

- اعتراف (9) دول بدولة فلسطين؛ (دولة بربادوس، دولة جمايكا، جمهورية ترينيداد وتوباغو، دولة إسبانيا، دولة النرويج، دولة إيرلندا، جزر البهاما، دولة أرمينيا، دولة سلوفينيا).

وصادقت دولة كولومبيا على اتفاقية إعفاء تأشيرة الدخول (فيزا) لحاملي الجوازات الفلسطينية الدبلوماسية. وفي السياق ذاته، شاركت الحكومة في الدورة (55) لمجلس حقوق الإنسان، والدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي، والاجتماع الوزاري التاسع

عشر للدول الأعضاء في حوار التعاون الآسيوي (ACD)، وغيرها من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تهدف لتعزيز العلاقات مع كافة المنظمات الدولية، وتعظيم مواقف التضامن والمناصرة للقضية الفلسطينية.

وفي إطار التشبيك والتواصل مع الدول العربية والأجنبية، تم توقيع (14) اتفاقية مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في إطار اجتماع اللجنة العليا الأردنية–الفلسطينية المشتركة والذي يهدف إلى تسهيل إجراءات وحركة انسياب التجارة بين البلدين، من خلال تسهيل عملية النقل المباشر للبضائع واعتماد نظام (من الباب للباب) واستخدام الحاويات، وإنجاز مشروع الحزام الناقل للاسمنت، وبحث إنشاء منطقة تجميع حاويات ضمن نطاق سلطة منطقة العقبة الاقتصادية لتسهيل استيراد البضائع للأسواق الفلسطينية. وتم توقيع (4) إتفاقيات تعاون مع جمهورية غويانا التعاونية، واتفاقية تأسيس مجلس رجال الأعمال مع جمهورية طاجيكستان، واتفاقية إعلان مشترك مع باربادوس، واتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية مع وانتيغوا وباربودا، وتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون الزراعي مع المكسيك.

وفي القطاع الصناعي تم التوقيع على اتفاقية تعاون مع المغرب في سبيل تسهيل وصول المنتجات الصناعية للأسواق العربية وتعزيز التعاون الصناعي والاعتراف بشهادات الجودة والمطابقة والحلال، اضافةً إلى تفعيل الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وفي إطار تعزيز أُطر التعاون الدولي لرفع كفاءة قطاع الأمن، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع الهولندية، وأخرى مع جمهورية كوريا الجنوبية، والتي تهدف لدعم وتحديث موارد وقدرات النقل لوزارة الداخلية وجهاز الشرطة؛ حيث سيتم توفير (10) مركبات في هذا الإطار.

- توقيع اتفاقية بين وزارة الصحة وفرنسا بقيمة 9 ملايين يورو.
- توقيع اتفاقية بين وزارة الصحة والنرويج بقيمة 10 ملايين دولار.

وعلى صعيد تجنيد الدعم التنموي، قامت وزارة الصحة بتوقيع اتفاقية بقيمة (9) ملايين يورو مقدمة من فرنسا لصالح اليونيسيف، تهدف إلى استعادة وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية والتغذية وصحة الأم والمولود والأطفال في قطاع غزة والضفة الغربية، وتوقيع اتفاقية دعم نرويجي لقطاع الصحة بما يعادل (10) ملايين دولار، تهدف إلى شراء أدوية ومستهلكات طبية، ودعم علاج المرضى المحوَّلين للعلاج في مشافي القدس.

وعلى صعيد تعزيز العلاقات مع المنظمات وحركات التضامن العالمية المناصرة للقضية الفلسطينية وعدالتها، فقد شاركت الجهات ذات الاختصاص في اجتماعات مجلس وزراء الصحة العرب، واجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية والتي عُقدت في جنيف، والخروج بقرارات دولية هامة لدعم القطاع الصحي الفلسطيني في الضفة وغزة، وإعطاء فلسطين حقوقاً أوسع في تمثيلها في الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية، وتم التنسيق مع مؤسسة أطباء العالم سويسرا لتنفيذ بحث حول الصدمة النفسية مع الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين في مراكز الصحة النفسية، والتنسيق مع الرابطة الطبية الأمريكية العربية لاستجابة الصحة النفسية للأحداث في قطاع غزة وعقد اجتماعات أسبوعية بهدف تطوير المواد النفسية الملائمة.

وشاركت وزارة الثقافة في معرض المغرب للكتاب الدولي في الرباط، وتم تجديد اتفاقيات الشراكة والتبادل الثقافي مع سلطنة عُمان، وشاركت فرقة الراية للفنون الشعبية في الاحتفال الوطني الفنزويلي في جمهورية فنزويلا تحت شعار "تحيا فنزويلا" حيث قدم أعضاء فرقة الراية لوحات وعروض فنية تُجسد ما يمر به الشعب الفلسطيني من قتل وتشريد وتهجير، كما تم إنتاج فيلم "الروائي الطويل فداك" إنتاجاً مشتركاً بين دولة فلسطين وجمهورية الجزائر.

إضافةً إلى ذلك تم متابعة تقديم مشروع الأرشيف الرقمي للتراث الثقافي الفلسطيني إلى اليونسكو ضمن صندوق (IFCD)، وتم الاجتماع مع مؤسسة (HWPL) الكورية لبحث آفاق التعاون في المجال الثقافي، والاتفاق على الخطوط العريضة للتعاون، وإعداد المحتوى الثقافي المتعلق بمشاركة فلسطين في اكسبو اوساكا اليابان 2025. كذلك شاركت وزارة الاقتصاد الوطني في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية، الذي عُقد في البحرين، حيث تم عقد لقاءات لمتابعة ملف العلاقات الاقتصادية مع الدول (البحرين، السعودية، سلطنة عمان، الاردن).

2.8 التواصل المجتمعي والزيارات الميدانية

ضمن سعي الحكومة لتنفيذ رؤيتها بتطوير آليات منتظمة للتواصل والحوار المجتمعي حول مختلف قضايا الشأن العام، وفي ظل التحديات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وبتوجيهات من سيادة الرئيس محمود عباس، قام رئيس وأعضاء مجلس الوزراء بالعديد من الزيارات الميدانية للمحافظات الفلسطينية في ظل اعتداءات المستوطنين ومواصلة الاحتلال اجتياحاته وعدوانه الهمجي على المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية.

وتهدف هذه الزيارات إلى الإطلاع على واقع هذه المناطق المستهدفة واحتياجاتها، ودعم وتعزيز صمود المواطنين فيها. وتم الايعاز لجهات الاختصاص للعمل الفوري على إعادة تأهيل وإصلاح ما دمره الاحتلال، لا سيما البنية التحتية واستعادة الخدمات الأساسية وإيواء العائلات المستهدفة، وإعادة الاعمار ضمن الامكانيات المتاحة.

وجرى خلال هذه الزيارات الميدانية العديد من الاجتماعات واللقاءات الحوارية مع مختلف شرائح ومؤسسات المجتمع؛ في إطار إطلاعهم على أولويات عمل الحكومة، وتعزيز ثقافة الحوار والمكاشفة والمشاركة في إتخاذ القرار بين مكونات المجتمع الفلسطيني، وتم استكمال بعض من هذه اللقاءات والمشاورات في ديوان رئيس الوزراء.

وقام رئيس الوزراء بزيارة العديد من المؤسسات القطاعية من أجل الاطلاع المباشر على عمل هذه المؤسسات والتحديات التي تواجهها، وسبل تطويرها وتمكينها من القيام بأداء مهامها وتقديم خدماتها للمواطنين على أكمل وجه.

3.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (2): الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي

3.1 إصلاح المالية العامة

في الوقت الذي تحتاج فيه الحكومة للدعم الخارجي في المرحلة الحالية، سواء للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة في قطاع غزة، وإعادة إعمارها فيما بعد، ولضمان استقرار الوضع المالي في الضفة الغربية؛ وتمويل البرامج الإصلاحية، فإن الهدف الأسمى على المدى البعيد يتمثل في التأسيس لخلق اقتصاد وطني قوي ومستدام، وديناميكي ومتنوّع يعتمد على الابتكار ويدفع فلسطين نحو الاكتفاء الذاتي. **وعليه، تسعى الحكومة إلى تركيز الجهود الهادفة إلى تثبيت واستقرار الوضع المالي وانعكاسه على الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال** إعداد وتنفيذ خطة شاملة لإصلاح المالية العامة تحتوي على العناصر الأساسية مثل ترشيد المالية، والمسؤولية المالية، وشفافية الموازنة، وإدارة المصروفات، وإدارة الديون، وضمان مواءمة هذه الإجراءات مع سياسات إنعاش الاقتصاد.

أبرز التدخلات

إن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي يقع على سُلَّم أولويات الحكومة؛ لأهميته في تمكينها من الاستمرار في أداء عملها بفاعلية والإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه رواتب موظفي القطاع العام، ومستحقات القطاع الخاص، وتسهيلات البنوك، والمساعدات الإنسانية والإغاثية الطارئة لأهلنا في قطاع غزة، وبرامج الإعانة الاجتماعية، والحاجة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي في كافة أرجاء الوطن.

وفي ظل الحصار المالي، **صادقت الحكومة على موازنة طوارئ** حتى نهاية العام الحالي؛ بما يضمن الحفاظ على الحد الأدنى من الموازنة التشغيلية، وعدم اعتماد مخصصات جديدة على النفقات الرأسمالية طويلة الأمد، باستثناء استكمال المشاريع الحيوية الجاري تنفيذها حالياً او المشاريع ذات الأولوية والتي دخلت مرحلة العطاء.

- مصادقة الحكومة على الموازنة الطارئة حتى نهاية العام الحالي بما يضمن الحفاظ على الحد الأدنى من الموازنة التشغيلية، وعدم اعتماد مخصصات جديدة على النفقات الرأسمالية طويلة الأمد، باستثناء استكمال المشاريع الحيوية الجاري تنفيذها حالياً أو المشاريع ذات الأولوية والتي دخلت مرحلة العطاء.

وبينما تواصل الحكومة سعيها لتغطية الفجوة المالية وتحقيق الاستقرار المالي على المدى القصير، أطلقت مجموعة من المبادرات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار للقطاع الخاص، والتنفيذ الفاعل لقانون الشركات الجديد، وأتمتة الخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وإعادة هيكلة نظام الكوتا من خلال تطوير منصة للقطاع الخاص، وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول المختلفة بما يشمل إعطاء الأولوية للشركات الفلسطينية في عطاءات الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

وتعمل الحكومة على تحقيق الاستقرار المالي على مسارين أساسين: **المسار الأول** يقوم على اتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات والإصلاحات على المدى القصير من أجل تقليص الفجوة ما بين الإيرادات والنفقات الحكومية وتوفير دعم طارئ للموازنة الحكومية من الجهات المانحة، بينما يرتكز **المسار الثاني** على السعي لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، والذي يقوم بشكل أساسي على إعادة تنويع بنية الاقتصاد الوطني، وإعادة ترتيب العلاقة الاقتصادية مع سلطات الاحتلال والذي يشكل جوهر الاستقرار المالي والاقتصادي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التحكم بالموارد المالية للدولة، والمساهمة الفاعلة من الدول العربية والصديقة والمؤسسات الدولية في تقديم الدعم اللازم لخزينة الدولة وبرامجها التنموية.

وبالرغم من كل التحديات، والمعوقات الإســـرائيلية، تعمل الحكومة على إدارة العوامل التي تؤثر على الاســـتقرار المالي بالتعاون مع جميع الأطراف لضـمان اسـتمرار تدفق الموارد المالية لتغطية النفقات التشـغيلية للحكومة وضـمان اسـتمرار دورة النشـاط الاقتصـادي. **واتخذ مجلس الوزراء مجموعة من الإجراءات الإصلاحية المرتبطة بالاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، وهي:**

- وقف استخدام المركبات الحكومية من قبل الموظفين في الدوائر الحكومية لمن هم دون الوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية ومن في حُكمهم، والمحافظين ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم، ووكلاء ورؤساء الدوائر الحكومية ونواب المحافظين.
- إلزام جميع الدوائر الحكومية بتركيب الحلقة الإلكترونية لكل مركبة حكومية، وضـبط كميات الوقود والمسـافات المقطوعة للمركبات الحكومية ضــمن ســجل رســمي إلكتروني لكل مركبة، ووقف شــراء المركبات الجديدة، والاســتخدام الأمثل للمركبات المتوفرة في الدوائر الحكومية، وإعادة توزيعها، وبيع المركبات غير المســتخدمة والقديمة التي لا حاجة لها، والبدء بتجهيز ورشــات صــيانة للمركبات الحكومية.
- الوقف التام لشراء المباني لأغراض حكومية خلال العامين (2024–2025)، والحد من استئجار أي مبانٍ حكومية جديدة.
- عدم شراء أثاث إلا للضرورة القصوى وبعد موافقة رئيس الوزراء، وترشيد الإنفاق على المطبوعات والإعلانات والقرطاسية، والوقف الفوري لصــرف أية امتيازات أو نثريات مالية غير منصــوص عليها في القوانين والأنظمة في القطاعين المدني والأمني، وضــبط الإنفاق في استخدام الهواتف الخلوية للموظفين العموميين.
- وقف التعيينات الجديدة للعام 2024، ويســـتثنى من ذلك التعيينات في وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات الجديدة، واقتصـــار تمثيل الحكومة في المؤتمرات والمحافل الدولية على رئيس الدائرة الحكومية أو الموظفين المفوضـــين من قبله، على ألا تتجاوز المشاركة في أي مهمة عن شخصين اثنين بحد أقصى لكل مهمة.
- تطوير النظام المالي للسفارات الفلسطينية والبعثات في الخارج.
- تَكليف وزير المالية بعرض وتقديم الخطة المالية المقترحة للإصـــلاح المالي، وتَكليف وزيريّ المالية والأشـــغال العامة والإســـكان بتقديم تقرير حول المباني المستأجرة والمملوكة للدولة إلى لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة.

3.2 تحسين إيرادات الخزينة العامة

تشمل المرتكزات الأساسية لبرنامج عمل الحكومة على وضع خطة شاملة لإصلاح المالية العامة، تتضمن تحسين إيرادات الخزينة من خلال ترشيد المصروفات، وخفض التسربات المالية، بما يشمل الإصلاحات المطلوبة في قانون ضريبة الدخل، وتعزيز آليات الدفع الإلكتروني، وتمكين هيئات الحكم المحلي، وتعزيز وتحسين شفافية المالية العامة وترشيد وتنظيم قطاع خدمات المياه والكهرباء.

أبرز التدخلات

في إطار تحسين الإيرادات العامة قامت وزارة النقل والمواصلات ببيع (96) مركبة حكومية من خلال المزاد بالظرف المختوم بإيراد وصلت قيمته إلى (2.7) مليون شيقل، وبيع مركبات ودراجات نارية وهياكل غير قانونية مصادرة من قبل جهاز الشرطة بقيمة (2.2) مليون شيقل، وبيع أرقام مميزة بقيمة (0.9) مليون شيقل، وفرضت الوزارة منذ شهر أيار رسوماً على (8) خدمات تُقدم من خلالها، وبلغت إيراداتها حوالي (180) ألف شيقل حتى نهاية شهر تموز الحالي. إضافةً إلى ذلك تم تخفيض النفقات على المحروقات للمركبات

الحكومية بنسبة 30%. وتم العمل على تطوير نظام تقاضي الرسوم من قبل جميع السفارات والقنصليات الفلسطينية للرسوم المعتمدة والانتقال التدريجي إلى وسائل الدفع الإلكتروني بالتنسيق مع وزارة المالية.

وتعمل الحكومة أيضاً على تنفيذ عدة تدخلات من شأنها تحسين إيرادات الخزينة العامة؛ من أهمها:

- تحسين إيرادات خزينة الدولة من خلال ضبط عمليات التهرب الضريبي ومكافحة التهرب الجمركي، وذلك بما يضمن المحافظة على الموارد المالية للدولة وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية.
- توفير برامج التمويل الضرورية لضمان استمرار عمل مؤسسات القطاع الخاص والانتقال الى مرحلة التعافي والنمو لتحسين دورة النشاط الاقتصادي.
- تكثيف الجهود لرفع القيود المفروضة على حركة الأفراد وتدفق السلع، وذلك من أجل تمكين الاقتصاد الوطني من العمل بكامل إمكاناته وطاقته الإنتاجية.

3.3 أولويات الصرف والمدفوعات وتسديد الدين العام

تعمل الحكومة على تحديد أولويات الصرف والمدفوعات، وفقاً للمعطيات المالية المتاحة؛ وفي مقدمتها حقوق الموظفين العموميين، والموردين من القطاع الخاص، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات الأساسية. وتعمل الحكومة على تجنيد الأموال لدعم وتمويل المبادرات المختلفة التي أقرّتها، بما في ذلك احتياجات قطاع غزة الإنسانية، ومتطلبات التعافي على المدى المتوسط، وإعادة الإعمار، إضافة إلى إنعاش الوضع الاقتصادي والمالي، وتمكين برامج الإصلاح. حيث وضعت الحكومة خطة استراتيجية لهذه المبادرات.

وفي ظل شُح السيولة المرتبطة بالتراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، واستمرار سلطات الاحتلال في اقتطاع أموال المقاصة، يعتبر الدين العام واحداً من أبرز التحديات أمام الحكومة. وتعمل الحكومة بشكل حثيث وبالسرعة الممكنة على إيجاد حلول جذرية للأزمة المالية المزمنة، وتبذل جهوداً وضغوطاً كبيرة بمساعدة الأطراف الدولية للإفراج الكامل عن أموال المقاصة المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، وكذلك تأمين الدعم الكافي للميزانية من الجهات المانحة والتي تشكل عاملاً حاسماً في تسهيل عملية الاستقرار المالي، بما يساعد على تخفيض الدين العام المتراكم على الحكومة.

- ✠ تسديد وجدولة مديونة وزارة الأشغال العامة المتراكمة من الأعوام السابقة للمقاولين والموردين بقيمة 2.6 مليون شيقل.
- ✠ استمرار عمليات الترشيد في النفقات الحكومية إلى الحد الأقصى، من خلال العمل على تقليص متأخرات سداد فاتورة الطاقة وصافي الإقراض، وإدارة التحويلات الطبية.

وفي هذا السياق، تعمل الحكومة أيضاً على تنفيذ عدة تدخلات من شأنها تعزيز إدارة الدين العام وتساهم في خفضه؛ من أهمها:

- اتخاذ خطوات عملية تجاه تحسين الوضع المالي بشكل عام في ضوء استمرار الحرب، ودفع الإصلاحات ذات الأولوية لزيادة الإيرادات، وتعزيز إدارة الديون، وتحسين الاستدامة المالية.
- استمرار عمليات الترشيد في النفقات الحكومية إلى الحد الأقصى، وذلك من خلال تحسين كفاءة عمل المؤسسات العامة، وتقليص متأخرات سداد فاتورة الطاقة وصافي الإقراض، وإدارة التحويلات الطبية.
- حشد موارد تمويل ودعم إضافية وبرامج مساعدات طارئة من الدول العربية والصديقة، والجهات المانحة، والمؤسسات الدولية.

وعلى صعيد آخر، عملت وزارة الأشغال العامة والإسكان على تسديد وجدولة مديونيتها المتراكمة من الأعوام السابقة للمقاولين والمورّدين بقيمة (2,616,312) شيقل، وتسديد وجدولة الالتزامات التشغيلية والرأسمالية المقدّرة خلال العام 2024 بقيمة (1,089,346) شيقل.

4.1 الإصلاح المؤسسي

إن تطوير خطة شاملة للإصلاح المؤسسي بالتعاون مع كافة الأطراف مصلحة وطنية عليا، وهي واحدة من الركائز الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة، بحيث تسعى لتطويرها بالشراكة ما بين القطاعات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وهيئات الحكم المحلي، والجهات الأكاديمية، وفي كافة المجالات الاقتصادية، والأمنية، والقضائية، والمالية والإدارة العامة، والصحة والتعليم، وبما يشمل معايير الأداء، والمكاشفة، والمساءلة، للوصول إلى مؤسسات قوية قادرة على الحكم الرشيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق شكلت الحكومة فريق عمل وزاري لتنسيق وقيادة عملية الإصلاح، وأنشأت مكتباً تنفيذياً للإصلاح المؤسسي، يتبع بشكل مباشر لدولة رئيس الوزراء، يتولى مهام وضع الخطط الإصلاحية المطلوبة، وضمان تنفيذها وفق المعايير الدولية والممارسات الفضلى، كما اعتمد مجلس الوزراء اختصاصات ومهام وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

أبرز التدخلات

اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات والإجراءات الإصلاحية في مختلف القطاعات الحساسة، حيث اتخذ مجموعة من **الإجراءات الإصلاحية الخاصة بتعزيز كفاءة وقدرات القطاع العام، من أهمها:** التأكيد على وقف تمديد الخدمة لموظفي القطاع المدني والعسكري بعد بلوغهم سن التقاعد، وقف التعاقد مع الموظفين الحكوميين المتقاعدين (إلا في حالات الضرورة) على أن يكون قد مضى على تقاعدهم سنتان على الأقل، اعتماد معايير اختيار الوكلاء في الدوائر الحكومية، وبطاقة الوصف الوظيفي، مراجعة معايير تخصيص أراضي الدولة، وإجراءات تأجير الأراضي الوقفية، إجراء مراجعة شاملة للإجراءات المالية والإدارية في بعض المؤسسات الحكومية الوزارية وحوكمتها، إجراء مراجعة شاملة للوضع القانوني للوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، وتعيين مجلس إدارة جديد لها، تشكيل لجنة لمراجعة وتقييم عقود النظافة في الدوائر الحكومية من حيث (التكلفة، جودة الخدمات المقدمة، الالتزام)، ولجنة أخرى لدراسة وحصر جميع موظفي العقود في الدولة، ودراسة الاحتياج الفعلي للعقود في كل مؤسسة حكومية. ويكون التدوير الوظيفي وفقاً لجدول تشكيلات الوظائف ومبدأ توفر الاحتياجات، واستثناء التعيينات في وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات الجديدة من قرار وقف التعيينات الجديدة لعام 2024، تم تَكليف الجهات ذات الاختصاص بمراجعة أدوار بعض الصناديق التشغيلية وصناديق ومؤسسات الإقراض والتعويضات بما يساهم في توطين فرص التشغيل وتحقيق الحوكمة فيها، تم تَكليف الجهات ذات الاختصاص بتقديم خطط لتطوير ومراجعة مبادرات التشغيل والسياسات اللازمة لتمكينها، تَكليف اللجنة الوزارية الدائمة للإصلاح بإعداد تقرير شامل حول حوكمة البناء المؤسسي.

واتخذ مجلس الوزراء أيضاً **إجراءات إصلاحية خاصة بتحسين جودة الخدمات في قطاعيّ الصحة والتعليم**، وتمثلت أبرز **القرارات الاصلاحية الخاصة بقطاع الصحة** بـ: المباشرة بإعداد نظام جديد للتحويلات الطبية، ووقف الاستثناءات في منح التحويلات الطبية إلى حين اعتماد النظام الجديد، وتم تَكليف وزارة الصحة ووزارة المالية بإعداد النظام الجديد للتحويلات الطبية، والشروع في توطين الخدمات الصحية من خلال إعداد خطة تشمل إصلاح البنية التحتية للخدمة الصحية، تنظيم اتفاقيات شراء الخدمات الصحية لضمان تقديم خدمات صحية للمواطنين ذات جودة عالية، البدء بمشروع إصلاح وتطوير نظام التأمين الصحي بدعم من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ منظمة الصحة العالمية، تَكليف وزارة الصحة

- بدء إعداد نظام جديد للتحويلات الطبية.
- البدء بمشروع إصلاح وتطوير نظام التأمين الصحي.
- تطوير مصفوفة الإصلاح الخاصة بمحاور التعليم العالي والبحث العلمي.

بمراجعة تكلفة الدواء المُوَرَّد من القطاع الخاص وفق معايير الحوكمة والشفافية، والبدء بإعداد دراسات حول جدوى استحداث أو فتح أقسام لبعض الإجراءات الطبية في المشافي الحكومية. **أما القرارات المرتبطة بإصلاح جودة خدمات قطاع التعليم**؛ تمثلت في: تطوير المناهج التعليمية، بحيث يتم تَضمينُها بمبادئ حرية التعبير، وحقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، وبما يشمل تدعيم المنهاج الدراسي للمرحلة الأساسية بالعلوم الطبيعية الحديثة، وتطوير مصفوفة إصلاح أولية خاصة بمحاور التعليم العالي والبحث العلمي.

كذلك تم إنجاز خطة إصلاح أولية لدعم قطاع العدالة، بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات قطاع العدالة، وتطوير خطة أولية لإصلاح قطاع الحكم المحلي ضمن رؤية واضحة تتمثل بزيادة اللامركزية وتمكين الهيئات المحلية وتوسيع صلاحياتها، والعمل على إعادة هيكلة وزارة الخارجية والمغتربين والسفارات الفلسطينية في الخارج لتمكينها من أداء المهام المطلوبة منها على أكمل وجه.

4.2 تحديث التشريعات وتوحيد مؤسسات الوطن

تستند رؤية الحكومة الفلسطينية إلى عملية إصلاح وطنية شاملة، تشمل تحديث المنظومة القانونية والتشريعية وتوحيدها بين شقي الوطن، وتعزز ثقة المواطنين، وتقوي أسس الديمقراطية على المستويات المحلية والوطنية.

أبرز التدخلات

عملت الدوائر الحكومية ذات الاختصاص على مراجعة وتحديث وتطوير مجموعة من التشريعات، حيث تم إعداد مشاريع قوانين بشأن اختصاصات وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتنظيم الفصل بين وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة، وتعديل قانون المطبوعات والنشر، ونقل اختصاصات وزارة الإعلام إلى وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، وإنجاز مشروع قانون الدفاع المدني بالصياغة النهائية، ومشروع قانون التجارة الإلكترونية بالقراءة الثانية، وإحالة مشروع قرار بقانون الخدمة المدنية إلى رؤساء الدوائر الحكومية لإبداء الملاحظات عليه، وتم تشكيل لجنة لدراسة مشروع القرار بقانون رقم (43) لسنة 2021 بشأن إدارة أملاك الدولة، واستكمال العمل على تطوير منظومة المعادن الثمينة. وتم مراجعة مشروعيّ القرار بقانون بشأن مجالس الادارة لسلطة الاراضي وهيئة تسوية الأراضي والمياه. وقامت وزارة الحكم المحلي بتعديل نظام الابنية والتنظيم ليتماشى مع التطورات في أعمال البناء والتنظيم، ومتابعة تحديث دليل مسار المعاملات على أنظمة جيومولج.

- إنجاز مشروع قانون التجارة الالكترونية بالقراءة الثانية ورفعه لمجلس الوزراء من أجل المصادقة عليه، واستكمال العمل على تطوير منظومة المعادن الثمينة.

كذلك يعمل **مجلس الوزراء على بلورة إطار عام لتوحيد وإعادة هيكلة المؤسسات بين شطريّ الوطن**، بما يعزز تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني ويساهم في تقديم الخدمات الأساسية المتكاملة للمواطنين أينما وجدوا لتطبيقه عند توفر الظروف الملائمة. وتعمل الحكومة على وضع التصورات والخطط التي تسمح بإعادة توحيد مؤسسات الدولة ما بين المحافظات الشمالية والجنوبية، على قاعدة وحدة الوطن جغرافياً وسياسياً ووطنياً ومؤسساتياً، وبما يشمل تولي مسؤولية الوزارات والمؤسسات الحكومية في المحافظات الجنوبية، والاستعداد للتوحيد المؤسساتي والكادر الوظيفي، والبدء بوضع خطط توحيد القوانين، تمهيداً لإعادة الوحدة بين شقيّ الوطن.

4.3 رفع مستوى الخدمات والتحوّل الرقمي

تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تعزيز التحولّ الرقمي من أجل زيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف، وتحسين جودة الوصول للخدمات الحكومية والعامة للمواطنين ورقمنتها، والمُضي قدماً في عملية تحويل وتوسيع الخدمات الحكومية الإلكترونية التي تُقدم للمواطنين لِتُصبح

في معظمها إلكترونية، مع مراعاة إجراء المراجعة اللازمة للقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتحول الرقمي لضمان مواكبتها لكافة التطورات في هذا المجال.

أبرز التدخلات

أطلقت الحكومة الفلسطينية مبادرة التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا بشكل أكبر في تقديم الخدمات الحكومية، وتهدف المبادرة بالإضافة إلى تطوير قطاع الاقتصاد الرقمي لتعزيز الاستثمار والصناعة والتجارة، فإنها تهدف إلى إنشاء مجتمع رقمي قائم على المعرفة من خلال تعزيز الوعي بالتقنيات الرقمية وضمان الوصول المتساوي إليها، والمُضي قدماً في عملية تحويل الخدمات الحكومية التي تُقدم للمواطنين لتصبح في معظمها إلكترونية.

وفي هذا السياق، تم تحديد اختصاصات وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي وتزويدها للجنة دراسة المرجعيات القانونية وحوكمة الوزارات المستحدثة، واتخاذ مجموعة من **الإجراءات لدمج التحول الرقمي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية، حيث تم** مراجعة مشروع القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة والتنسيب لسيادة الرئيس من أجل إصداره، وتكليف الجهات ذات الاختصاص بدراسة الورقة الخاصة بالأمن السيبراني، وإلزام جميع الجهات المُشتَرِية باستعمال البوابة الإلكترونية الموحدة للشراء العام، وتكليف الجهات ذات الاختصاص بإجراء مراجعة شاملة للتشريعات الناظمة لقطاع الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

- أطلقت الحكومة الفلسطينية مبادرة التحول الرقمي
- إضافة (4) خدمات حكومية من نوع (G2C) و3 خدمات حكومية جديدة من نوع (G2G) على منظومة حكومتي.
- إطلاق نظام الدفع الإلكتروني في مديريات النقل والمواصلات عن طريق Visa Card

إضافةً إلى ذلك، تم إطلاق الموقع الالكتروني لأنظمة الطاقة الشمسية في فلسطين (Solar Mapping)، وإطلاق نظام الدفع الإلكتروني في مديريات النقل والمواصلات عن طريق (Visa Card) وأرشفة حوالي (80) ألف من ملفات المركبات والسائقين ومهن المواصلات وغيرها إلكترونياً، وتطوير نظام الاتصال والتواصل داخل وزارة الخارجية والمغتربين وما بين الوزارة والسفارات والعاملين من خلال الربط الإلكتروني للسفارات، والبدء بإعداد دراسات حول جدوى استحداث أو فتح أقسام لبعض الإجراءات الطبية في المشافي الحكومية، وإضافة خدمات جديدة لمنظومة حكومتي، والبدء بالعمل ببرنامج المنصة الإلكترونية لاستقبال طلبات الترخيص والبناء والأرشفة الإلكترونية في جميع مديريات وزارة السياحة والآثار، وإطلاق منصات إلكترونية للأرشفة الرقمية، بالإضافة إلى إنتاج ونشر مجموعة من الأفلام السياحية الترويجية على منصات التواصل الاجتماعي، وتم استكمال تنفيذ نظام ملف طب الأسرة المحوسب على نظام DHIS2 في مديريات الصحة (طوباس، سلفيت، بيت لحم، أريحا)، وتم تحديث نظام الموارد البشرية المحوسب بالنسخة الجديدة

وتم إضافة (4) خدمات حكومية من نوع (G2C) و(3) خدمات حكومية جديدة من نوع (G2G) على منظومة حكومتي، وتوقيع مذكرات تفاهم لتبادل البيانات إلكترونياً بين مجموعة من المؤسسات الحكومية الوزارية وغير الوزارية، وتطبيق حلول تقنية موثوقة لعملية التسجيل والتحقق من هوية المواطن الفلسطيني دون الحاجة إلى مراكز التحقق عبر خاصية التعرف على الوجه، وتنفيذ مشروع الربط الإلكتروني ما بين مركز وزارة الثقافة وباقي مكاتب الوزارة في محافظات الوطن، والربط بين ديوان قاضي القضاة ووزارة الداخلية لإدخال بيانات الزواج والطلاق إلكترونياً عبر نظام الربط الإلكتروني بين المؤسسات الحكومية، وأتمتة إجراءات التراخيص وعمليات الرقابة الصناعية، وعمليات إصدار شهادة المنتج الوطني، وإعداد مواصفات النظام الإلكتروني لإدارة أملاك الدولة، وأتمتة صحائف الأموال غير المنقولة من خلال اعتماد "الباركود" على الصحائف، وربط عملية تبادل البيانات بين سلطة الأراضي والحكم المحلي والبلديات.

وقامت وزارة الحكم المحلي بتطوير وتحسين إنتاج الخرائط الرقمية (أنظمة جيومولج الإلكترونية)، ومتابعة تدقيق وتحديث وإدخال البيانات الجديدة إلى الأنظمة من مخططات (هيكلية، تنظيم تفصيلي، تعديلي تنظيمي، تفصيلي، شوارع توجيهية)، وتوفير صور فضائية حديثة لقطاع غزة وتنزيلها على نظام جيومولج، وتم استحداث هيئتين محليتين بإسم مجلس قروي المالحة، ومجلس قروي أم قُصّة.

4.4 الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد وتكافؤ الفرص

التزمت الحكومة في برنامجها بمحاربة الفساد كمتطلب أساسي لنجاح عملها، ورفع كفاءة مؤسساتها، واستعادة ثقة المجتمع بمنظومة عملها. تعمل الحكومة على إجراء دراسة تقييمية في هذا الصدد تغطي أداء المؤسسات العامة؛ بهدف وضع وتنفيذ خطة تفصيلية وإجرائية للقضاء على الفساد. وتسعى للعمل على تمكين وتقوية وتطوير عمل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة العامة، بما يشمل الموازنات، والقدرات البشرية لتدعيم هذه الجهود وضمان وضع السياسات التي تتسق مع الممارسات والمعايير الدولية في الحوكمة والشفافية، واعتماد مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص على وظائف الفئة العليا في المؤسسات العامة.

أبرز التدخلات

إعلان شواغر منصب (12) وكيل وزارة، وهي سابقة لم تحدث منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية؛ أعلنت الحكومة عن شواغر وظيفية لـ (12) وكيل وزارة ضمن معايير المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص، ويأتي ذلك تطبيقاً لخطة الإصلاح الحكومية في مجال الحوكمة والإصلاح والبنيان المؤسسي، والذي تضمن التأكيد على مبدأ المنافسة على وظائف الفئة العليا في الدولة وعلى رأسها منصب الوكيل. وقامت الحكومة بعقد لقاءات تشاورية دورية والعمل عن قرب مع المؤسسات الحكومية المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها النقابات والاتحادات والفعاليات الوطنية على مبدأ التشاور والمشاركة في محاربة الفساد، وتعزيز الحوكمة، والرقابة والمساءلة. وتم **اتخاذ مجموعة من القرارات المرتبطة بتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد، منها:** نشر قرارات مجلس الوزراء، إعادة نشر التقارير الشهرية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة من قبل وزارة المالية، وتفعيل وحدة الشكاوى والاقتراحات داخل الدوائر الحكومية، جميع التعيينات تكون على أساس المنافسة وتكافؤ الفرص بما فيها الفئة العليا، بما يفتح المجال للمنافسة بين الموظفين العامين على المناصب الهامة في الدولة، تطبيق صارم لقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني وفي قطاع الأمن، نشر الموازنة العامة، تكليف رؤساء الدوائر الحكومية بدراسة التقارير الصادرة عن المؤسسات الرقابية الحكومية وغير الحكومية حول أداء الدوائر الحكومية للاستفادة منها في خطط عملها.

- إعلان المنافسة على (12) شاغر لمنصب وكيل وزارة.
- نشر الموازنة العامة على موقع وزارة المالية.
- نشر قرارات مجلس الوزراء.
- إعادة نشـــر التقارير الشـــهرية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة من قبل وزارة المالية.
- إطلاق وتفعيل تجريبي لمنصة المشاورات الإلكترونية من قبل وزارة العدل.

وقامت العديد من الدوائر الحكومية بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية وتحقيق العديد من التدخلات، حيث تم إطلاق وتفعيل تجريبي لمنصة المشاورات الإلكترونية من قبل وزارة العدل والتي تُتيح للمواطنين الحق في المشاركة بالرأي القانوني وتقديم ملاحظاتهم حول مشاريع القوانين، وتم إعداد قوانين معدَّلة لقانون التحكيم وقانون الترجمة، وقانون جديد يُنظم الوساطة، ومتابعة إصدار قانون الخبرة.

5.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (4): تعزيز الأمن والأمان وسيادة القانون

5.1 تعزيز الأمن والأمان للمواطن

تولي الحكومة أهمية قصوى لتعزيز الأمن والأمان وحماية كافة المواطنين وممتلكاتهم، وتبنّي الإجراءات الضرورية لمنع الجريمة وملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة، وذلك من خلال العمل مع الأجهزة الأمنية لتحديد الإصلاحات المطلوبة وتعزيز مواردها البشرية والمالية وفق الأولويات التي تحددها، بما ينسجم مع خطط الإصلاح؛ مما يساهم في تعزيز حفظ النظام العام والأمن الداخلي وإنفاذ القانون.

أبرز التدخلات

في سياق الجهود المبذولة لضمان الأمن العام، يتابع جهاز الشرطة العمل على حفظ النظام وبسط سيادة القانون، وضبط السيارات غير القانونية وتحرير المخالفات المرورية، وتم افتتاح مركز شرطة أريحا، وإعادة تنشيط دائرة الاستخبارات الجمركي، وضبط عدد من القضايا في ملف التبغ والحديد، إضافةً إلى تنفيذ عددٍ من الدورات في مجال عمليات التدخل السريع للشرطة والأمن الوطني وهيئة التدريب العسكري، ودورات تدريبية متخصصة لـ (80) متدرباً من كافة الأجهزة الأمنية.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز السلم الأهلي وتوفير احتياجات المواطنين الخدماتية؛ نفّذ وزير الداخلية عدداً من الجولات الميدانية في كل من محافظات الخليل وجنين ونابلس وطوباس، لضمان سير الخدمات المقدّمة للمواطنين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات السلامة لحماية المواطنين والتأكيد على ضرورة تحقيق السلم الأهلي والحفاظ على النسيج الاجتماعي في ظل الظروف الحالية.

5.2 تعزيز نزاهة قطاع العدالة والجهاز القضائي

تسعى الحكومة لتعزيز نزاهة وفعالية مؤسسات قطاع العدالة، وتعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لها، وضمان وصول المواطنين بشكل عادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها، وضمان تنفيذ الأحكام القضائية بكفاءة وفعالية، وضمان الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية التعبير، وتعزيز العقد الاجتماعي القائم على الشمولية، والحوار والشراكة ما بين كافة الأطراف.

أبرز التدخلات

وفي سياق استدامة تقديم الخدمات من قبل وزارة العدل، قدمت الوزارة خدمة إصدار شهادة عدم المحكومية، ومهمة التصديقات العدلية على الوثائق والمستندات الرسمية، حيث أصدرت (9,910) شهادات عدم محكومية، وتم تصديق (9,583) معاملة رسمية، وترخيص واعتماد (32) محكّماً، و(32) مترجماً لعدة لغات، وإصدار (145) إنذاراً عدلياً، و(5) مذكرات مشروحات قضائية، وإنجاز (7) ملفات استرداد قضائي، و (8) ملفات للمساعدة القانونية، كما وقدمت كافة خدمات الطب العدلي المعزِّزة للبَيِّنَة الفنية المقدمة للقضاء.

وقامت وزارة العدل بالمساهمة الفعّالة في إعداد وتوحيد وتطوير وتحديث التشريعات القانونية، حيث تم تقديم ملاحظات قانونية لـ (3) مشاريع تشريع، وتقديم (13) استشارة ومذكرة قانونية بمواضيع مختلفة بطلب من الوزارات المعنية، وإعداد وتدقيق (2) من العقود لصالح وزارة العدل. إضافةً إلى ذلك، وقعت وزارة العدل اتفاقية تعاون خاصة بخدمات الطب العدلي مع وزارة الداخلية الأردنية في إطار التعاون المشترك والذي يهدف إلى تعزيز الخدمات العدلية التي تقدمها وزارة العدل التي تسعى من خلالها للارتقاء في مستوى تقديم الخدمات للصالح العام. **وبهدف إشراك المواطنين** والجمهور ومؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص في عملية إعداد السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح؛ تم إطلاق منصّة المشاورات العامة الإلكترونية لخلق مشاركة مجتمعية من كافة الفئات في عملية صنع وإعداد التشريعات والسياسات.

6.0 التدخلات المرتبطة بالأولوية (5): تعزيز الصمود في القدس والأغوار والمناطق المهمَّشة

6.1 تعزيز الصمود في القدس

تواصل الحكومة الفلسطينية جهودها في تعزيز وتدعيم مدينة القدس، والمقدسيين، واستمرار العمل على الحفاظ على المقدسات المسيحية والإسلامية في المدينة، ووضع الخطط والبرامج لإعادة ربط المدينة بالكلّ الفلسطيني، ودعم المواطنين بكافة السبل المتاحة أمام ما تتعرض له من استهداف للمقدسات، وعراقيل وقيود إقتصادية واجتماعية، وعزل عن محيطها وامتدادها الطبيعي.

أبرز التدخلات

استناداً لخطتها الاستراتيجية وبرنامج عملها ونظامها المالي، **استمرت وزارة شؤون القدس** في تقديم خدماتها للمواطنين في محافظة القدس، حيث تابعت العديد من التدخلات القانونية ذات العلاقة، وعالجت مجموعة من الملفات العالقة. كذلك عقدت الوزارة عدد من اللقاءات الهامّة مع السفراء والقناصل وممثلي البعثات الدبلوماسية ووضعتهم في صورة الأوضاع في المدينة المقدسة، وعرضت عليهم أولويات التدخل التنموي في القطاعات الرئيسية، وأهمها الإسكان والتعليم والصحة. كما عملت الوزارة على التشبيك مع المجتمع المحلي وذلك من خلال الزيارات الميدانية التفقدية ونسج الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية ولجان الأحياء في مدينة القدس.

وعقدت وزارة القدس لقاءات مع المؤسسات الفاعلة والعاملة في المجالات والقطاعات التنموية المختلفة، ومن هذه اللقاءات، الاجتماع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). إضافةً إلى ذلك، التقت وزارة شؤون القدس مع عدد من مؤسسات القدس الأهلية ومنها؛ لجنة حي الشيخ جراح، لجنة الدفاع عن أراضي سلوان، اتحاد الجمعيات الخيرية، والغرفة التجارية الصناعية العربية في القدس، لمناقشة تطورات الأوضاع في المدينة والإطلاع على مستوى الخدمات الأساسية وآليات تعزيز صمود المواطنين المقدسيين في المدينة. وعقدت الوزارة عدة إجتماعات مع شبكة مستشفيات القدس الشرقية ومع مديرية التربية والتعليم في القدس وضواحيها. وتم تنفيذ العديد من الجولات التفقدية للاطلاع على احتياجات المواطنين.

واستمراراً لدعم مختلف الخدمات لأهالي مدينة القدس، قامت وزارة الاقتصاد الوطني بتوقيع ثمانية مشاريع مموّلة من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) مع المؤسسات غير الحكومية في القدس والعاملة في قطاع السياحة وبالتقاطع مع القطاعات الأخرى مثل تمكين الشباب، والتجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، حيث تم تمويل هذه المشاريع بقيمة (426) ألف دولار بهدف دعم صمود المقدسيين.

- توقيع (8) مشاريع ممولة من الكومسيك بقيمة (426) ألف دولار مع المؤسسات غير الحكومية في القدس في عدة قطاعات بهدف دعم صمود المقدسيين.

6.2 تعزيز الصمود في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج)

من المحاور الرئيسية التي توليها الحكومة أهمية؛ تعزيز مقوِّمات صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وإيلاء اهتمام خاص بالمناطق الأكثر استهدافاً، والمهمشة، وفي مقدمتها الأغوار الفلسطينية، والمناطق المسماة "ج"، والعمل مع كافة الأطراف المعنية، من مؤسسات

المجتمع المحلي والمدني، والاتحادات، والشركاء الدوليين من أجل دعم صمود المواطنين وتثبيتهم في أرضهم، والتعامل مع الأضرار الإنسانية والاقتصادية، ومعالجة آثارها قدر الإمكان.

أبرز التدخلات

في إطار النطاق التمويلي لصندوق تطوير وإقراض البلديات وتعزيز الصمود في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج)، جارٍ العمل على استكمال مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق المسماة "ج"، والتي تستهدف (18) تجمعاً بواقع (19) مشروعاً، بقيمة (4.89) مليون يورو من الاتحاد الأوروبي والدنمارك، و (1.57) مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية من خلال الاتحاد الأوروبي، كما تم اعتماد (13) مشروعاً في (13) تجمعاً سكانياً بقيمة إجمالية (6.29) مليون يورو؛ وتشمل إنشاء المدارس والطرق و شبكات توزيع المياه وخزّانات المياه وشبكات الصرف الصحي وشبكات الكهرباء في عدة محافظات. ومن المتوقع بدء تنفيذ هذه المشاريع مع نهاية عام 2024.

وفي السياق ذاته، تم البدء في إعداد التقارير التشخيصية لإعداد مخططات هيكلية لـ (30) تجمعاً سكانياً موزعة على خمسة عطاءات في المناطق المسماة (ج)، وإعداد المسودة النهائية لمذكرة تفاهم مع المجلس النرويجي للاجئين (NRC) تمهيداً للتوقيع بداية شهر تموز الحالي، وذلك لتعزيز الدعم القانوني في المناطق المهدّدة.

كذلك، تم البدء بإعداد الخطة المكانية والاستثمارية المشتركة لمنطقة جنوب غرب محافظة رام الله والبيرة والتي تشمل تسع هيئات محلية (رأس كركر، الجانية، بلعين، كفر نعمة، دير ابزيع، صفا، بيت عور التحتا، بيت عور الفوقا والطيرة)، ويشمل ذلك التقييم المؤسسي للهيئات المحلية المستهدفة؛ بهدف رفع قدراتها لتقديم خدمات أفضل للمواطنين، واستكمال العمل بمهمة تحديد مناطق وظيفية للتنمية والتخطيط المشترك للضفة الغربية وقطاع غزة؛ بهدف تعزيز التكامل المناطقي في التنمية والخدمات.

7.0 التحديات

باشرت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة عملها في ظروف سياسية بالغة التعقيد ناتجة عن تزايد تغوُّل الاحتلال الإسرائيلي وحرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، وعدوانه الهمجي الذي طال كافة مناطق الضفة الغربية، والحصار المالي الذي تواجهه الحكومة والمتمثل بانحصار موارد التمويل والمساعدات الخارجية، وقرصنة أموال المقاصة وحجزها بقرار من حكومة الاحتلال منذ شهر تشرين ثاني 2023 ولغاية حزيران 2024 بالإضافة إلى سلسلة الاقتطاعات المتزايدة منها وصولاً إلى وقف تحويلها بشكل كامل خلال الأشهر الثلاثة الأولى منذ تشكيل الحكومة، الأمر الذي وضع الحكومة أمام تحديات كبيرة وصعوبات جمَّة للحفاظ على استمرار تقديم الخدمات الأساسية وتطويرها. **ومن أبرز التحديات التي واجهت برنامج عمل الحكومة خلال المئة يوم الأولى من تسلم مهامها، مايلي:**

- **استمرار الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني؛** ما زال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مستمراً لما يزيد عن تسعة أشهر، مخلفاً عشرات آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين. ودماراً هائلاً للمباني والتجمعات السكنية، والبنى التحتية، والمرافق والمؤسسات العامة، والمقار الحكومية، والمراكز الصحية. وتسببت الحرب في نزوح معظم سكان قطاع غزة من أماكن سكناهم الأصلية عدة مرات إلى أماكن جديدة في بيئة شديدة الكثافة السكانية. وخلفت الحرب وما زالت تأثيرات اقتصادية جمّة، حيث تسبب عدوان الاحتلال على قطاع غزة بدمار لكافة الأنشطة الاقتصادية وعناصر الإنتاج فيه، وأحدثت الحرب آثاراً اجتماعية واسعة النطاق على سكان القطاع، حيث أدت إلى تفكيك وتدمير الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الخدمية، مما أثر على النسيج والبنية الاجتماعية. وترك آثاراً عميقة على السكان، وتأثيرات على العلاقات الاجتماعية والأسرية الناتجة عن تشريد السكان وتحويلهم إلى لاجئين ونازحين؛ مما أدى إلى تحولات في هوياتهم وظروفهم الاجتماعية. هذا فضلاً عن فقدان فرص التعلم وانقطاع التعليم العام والعالي في قطاع غزة، ويعيش جميع المقيمين في قطاع غزة في فقرٍ مدقع، ويواجهون نقصاً حاداً في الأمن الغذائي. إن الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة وتداعياتها في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023، تركت آثاراً مدمرة وتحديات كبيرة على الشعب الفلسطيني. **بذلت الحكومة والقيادة الفلسطينية ولا تزال جهوداً مكثفة مع كافة الجهات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لوقف حرب الاحتلال وعدوانه، وتقديم الإغاثة العاجلة للمواطنين، إلّا أن تواصل الحرب والعدوان، يضع الحكومة أمام تحديات كبيرة في معالجة الآثار المستمرة الناتجة عن هذه الحرب.**

- **عرقلة جهود الإغاثة؛** يفرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً خانقاً على أهلنا في قطاع غزة، ويمنع دخول كافة أشكال المساعدات الإغاثية، وعَمِد إلى قطع كافة الخدمات الأساسية عن سكان القطاع؛ مما فاقم من الأوضاع المأساوية وأحدث وما زال ضرراً طويل الأجل على حياة الناس اليومية وزاد من معاناتهم. على الرغم من عمل الحكومة على تنظيم وتعظيم وتنسيق جهود الدعم الإنساني لأهالي قطاع غزة، من خلال التنسيق مع مؤسسات الإغاثة الدولية، إلا أن **إعادة احتلال معبر رفح وإغلاقه بالكامل، والقيود الكبيرة التي يفرضها الاحتلال، تسببت في عرقلة جهود الإغاثة، وعطلت وصول المساعدات الإغاثية المنقذة للحياة ومضاعفة الأزمة الانسانية الكارثية في قطاع غزة.**

- **تعمق الأزمة المالية؛** أدت العقوبات المالية المتتالية التي تفرضـــها دولة الاحتلال على الحكومة الفلســطينية إلى تعمق الأزمة المالية، فمنذ الســـابع من أكتور 2023 اتخذت حكومة الاحتلال قراراً باقتطاع حوالي (270) مليون شـــيقل من أموال المقاصـة، تمثل مخصـصـات تحولها الحكومة الفلسـطينية شـهرياً لقطاع غزة، لتضـاف لسـلسـلة اقتطاعات أخرى مسـتمرة منذ عدة سـنوات، ومنذ شـهر تشـرين ثاني 2023 ولغاية حزيران 2024 لم تتسـلم الحكومة الفلسـطينية أموال المقاصـة كاملة من دولة الاحتلال، والتي تعد المصـدر الأكبر للإيرادات المالية. **إن الأزمة المالية المتصاعدة أدت إلى إضـــعاف قدرة الحكومة الفلســـطينية عن الوفاء بكافة التزاماتها، حيث إنعكســـت تداعيات هذه الأزمة على قطاع الموظفين العموميين، وزادت من المديونية المسـتحقة للقطاع الخاص، وأثرت على مجمل النشـاط الاقتصـادي، حيث تراجعت القوة الشرائية، وفُقدت مئات الآلاف من فرص العمل، وانخفضت الإيرادات الحكومية إلى درجة غير مسبوقة، مما ساهم في زيادة نسبة الفئات الاجتماعية الضعيفة، وزيادة معدلات الفقر.**
- **تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني؛** تعرّض الاقتصاد الفلسطيني لواحدة من أكبر الصدمات، حيث تسبب عدوان الاحتلال على قطاع غزة بدمار لكافة الأنشطة الاقتصادية فيه، وانخفاض النشاط الاقتصادي بشكل حاد في الضفة الغربية. حيث وانخفض إجمالي الناتج المحلي في غزة بنسبة 86% في الربع الأول من عام 2024 مقارنةً بالربع المماثل له من العام السابق، وبنسبة 24% في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها، وفي المحصلة؛ تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 35% مقارنةً بالربع الأول من العام 2023.
- **ارتفاع معدلات البطالة؛** تم تسريح أكثر من 90% من العاملين الفلسطينيين في دولة الاحتلال والمستوطنات، إضافةً إلى ضياع مئات الآلاف من فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفع معدل البطالة في قطاع غزة مع نهاية الربع الأول من عام 2024 إلى حوالي 80% مقارنةً بـ 45.9% مع نهاية الربع الأول من عام 2023؛ وفي المحصلة، ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى حوالي 57% مع نهاية الربع الأول من عام 2024 مقارنةً بـ 25.2% في الربع المماثل له من العام السابق.
- **توقُّف العمال الفلسطينيين عن العمل في الداخل المحتل بشكل شبه كامل؛** وما رافقه من توقف ضخ ما يقارب (1.2) مليار شيقل شهرياً في السوق المحلي، وعدم قدرة القطاعات الاقتصادية وخصوصاً الزراعية والصناعية على استيعاب وتشغيل هذه الأعداد من العمال، حيث إن نسبة مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلةً، ولم تتجاوز هذه المساهمة للقطاع الزراعي 5.3% من الناتج المحلي الاجمالي في الربع الأول من عام 2024، بينما سجّلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة.

- **الحفاظ على استمرار تقديم الخدمات الأساسية وتطويرها**؛ إن الواقع السياسي والمالي المعقد وضع الحكومة أمام تحديات كبيرة للحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات بالمستوى والجودة المطلوبة، فعلى سبيل المثال:

  - ✓ تعثُّر العملية التعليمية وعدم انتظامها؛ وذلك نتيجة لـ: الحرب على قطاع غزة، والدوام الجزئي للمعلمين في الضفة الغربية؛ بسبب عدم صرف الرواتب بشكل كامل، والاجتياحات والإغلاقات المتكررة في مختلف مناطق الضفة الغربية، وهذا كله أدى إلى تراكم الفاقد التعليمي بشكل كبير.
  - ✓ يعاني القطاع الصحي خطورة عالية بسبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية وعدم قدرة الموردين على الاستمرار في التوريد بسبب تراكم ديونهم على الحكومة، وتأخر تنفيذ المشاريع التطويرية، ونقص الكوادر البشرية نتيجة خفض التعيينات.
  - ✓ **تدني قدرة الهيئات المحلية على تقديم خدماتها**؛ بسبب انخفاض الإيرادات المحلية من جهة وعدم قدرة وزارة المالية على الإيفاء بالتزاماتها للهيئات المحلية، وبسبب الضائقة المالية من جهة أخرى، مما دفع العديد من الهيئات المحلية لاستخدام إيرادات الكهرباء والمياه من أجل تسديد التزاماتها، ودفع رواتب العاملين لديها. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على قدرة الهيئات المحلية على تقديم خدماتها، وهناك مؤشرات حقيقية لانخفاض نوعية عدد من الخدمات؛ حيث أثر ذلك على مناحٍ عدة منها؛ إنارة الطرق الرئيسة ليلاً، وصيانة البنية التحتية، وعمليات جمع ونقل النفايات؛ الأمر الذي يُنذر بحدوث كوارث صحية وبيئية على المناطق المأهولة بالسكان.

- **أزمة مياه الشرب**؛ يشهد قطاع المياه في غزة كارثة حقيقية في ظل انعدام القدرة على تشغيل محطات التحلية، وخروج العديد من آبار البلديات عن الخدمة بسبب انقطاع الكهرباء وعدم توفر الوقود، حيث يُقدر إجمالي المياه المتوفرة حالياً وبشكل غير ثابت بحوالي 20-25% من مجمل المياه المتاحة في القطاع قبل العدوان، وهذه الكمية تخضع لتوفر الوقود. ويتعرض قطاع المياه في الضفة الغربية لاستهداف مباشر من قبل جيش الاحتلال؛ مما أدى إلى إلحاق الدمار بعدد من خطوط وشبكات المياه وتسبب في قطع المياه عن العديد من التجمعات السكانية، هذا فضلاً عن **العقوبات التي تفرضها دولة الاحتلال والمتمثلة بتخفيض شركة ميكروت لكميات المياه المزودة إلى الجانب الفلسطيني**، مُحدثة أزمة في مياه الشرب وعلى وجه الخصوص في محافظة الخليل وبعض المحافظات الفلسطينية الاخرى، مما دفع المواطنين للحصول على المياه من خلال الصهاريج، وأدى ذلك إلى زيادة العبئ المالي عليهم.

- **عرقلة جهود إعادة إعمار المناطق التي تتعرض للاجتياح واعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية**؛ تبذل الحكومة أقصى جهودها لمعالجة آثار اجتياحات جيش الاحتلال لمناطق الضفة الغربية لا سيما في مخيمات اللاجئين، والتي ينتُج عنها دماراً لمختلف مكونات البنية التحتية، وانقطاع الخدمات الأساسية عن المواطنين كالمياه والكهرباء والصرف الصحي. وأدّى تكرار الاعتداءات والاقتحامات؛ وما يرافقها من عمليات التدمير والتجريف الممنهج للبنية التحتية، إلى إعاقة وتعطيل جهود الحكومة في إعادة الإعمار والتأهيل ومضاعفة التكاليف.

دولـــــة فلسطـــــــين
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

تقرير الأداء: مئة يوم من عمل الحكومة التاسعة عشر

يمكن الحصول على التقرير من خلال موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء palestinecabinet.gov.ps

للتواصل والإستفسار يرجى الإتصال على الرقم: 02-2969770 أو فاكس رقم: 02-2950979

أو على البريد الإلكتروني: Diwan@pmo.gov.ps

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء 2024©، الماصيون – رام الله – فلسطين.